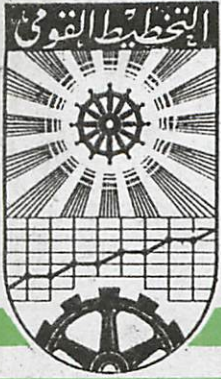


جمهورية مصر العربية



مَعهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم ١٦٠٥

التنمية السياحية : مفهومها ، محدداتها وأهميتها
(مع الاشارة الى الحالة المصرية)

اعداد

أ.د. سلوى محمد مرسى فهمى

يناير ٢٠٠١

التنمية السياحية : مفهومها ، محدداتها وأهميتها
(مع الإشارة الى الحالة المصرية)

الباحث الرئيسي
أ.د. سلوي محمد مرسي فهمي
مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

من خارج المعهد
أ. هبه الله نبيل مظهر

التنمية السياحية : مفهومها ، محدداتها وأهميتها
(مع الإشارة الى الحالة المصرية)

محتويات الدراسة

رقم الصفحة	
١	المقدمة
٤	الفصل الأول : بعض المفاهيم الأساسية للتنمية السياحية .
٤	المبحث الأول : مفهوم التنمية السياحية وأنماطها
٤	أولا : مفهوم التنمية السياحية
٥	ثانيا : أهداف التنمية السياحية
٦	ثالثا : أنماط التنمية السياحية
١١	المبحث الثاني : خصائص ومحددات الطلب السياحي
١١	أولا : مفهوم السوق السياحي
١١	ثانيا : مفهوم الطلب السياحي
١١	ثالثا : خصائص الطلب السياحي
١٣	رابعا : محددات الطلب السياحي
١٣	العنصر الأول : المحددات الاقتصادية
١٣	العنصر الثاني : المحددات الاجتماعية النفسية
١٣	العنصر الثالث : المحددات الخاصة بالعرض السياحي (عناصر جذب السياحة)
٢٤	المبحث الثالث : مفهوم العرض السياحي وخصائصه
٢٤	أولا : مفهوم العرض السياحي
٢٤	ثانيا : خصائص العرض السياحي
٢٥	ثالثا : مكونات العرض السياحي
٢٧	رابعا : أهمية العرض السياحي

خامسا : الأبعاد الفنية للعرض السياحي

الفصل الثاني : أهمية التنمية السياحية

المبحث الأول : الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية

أولا : الأثر على ميزان المدفوعات

ثانيا : الأثر على العمالة

ثالثا : الأثر على الدخل القومي

رابعا : الأثر على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

واعادة توزيع الدخل

خامسا : الأثر على تنشيط الاستثمارات المحلية والاجنبية في الدولة

المبحث الثاني : الأهمية الاجتماعية والثقافية للتنمية السياحية :

أولا : العوامل الاساسية التي تساعد على ظهور الآثار الاجتماعية والثقافية .

ثانيا : الآثار الاجتماعية والثقافية الايجابية للتنمية السياحية .

١- الأثر الايجابي على الهيكل الاجتماعى

الأثر الايجابي على الأسرة

٢- الأثر الايجابي على سلوك الأفراد

٤ - الأثر الايجابي على الثقافة

ثالثا : الآثار الاجتماعية والثقافية السلبية للتنمية السياحية

١- الأثر السلبى على الهيكل الاجتماعى

٢- الأثر السلبى على الأسرة

٣- الأثر السلبى على سلوك الأفراد

٣- الأثر السلبى على الثقافة

رقم الصفحة

٥٤	المبحث الثالث : الأهمية البيئية للتنمية السياحية :
٥٤	أولا : بعض المشكلات البيئية وأثرها على التنمية السياحية
٥٥	١ - الاستغلال الخاطيء للبيئة
٥٥	٢- تلوث المياه
٥٨	٣- تلوث الهواء
٥٨	٤- تلوث الأراضي والمحاصيل الزراعية
٥٩	ثانيا : أثر التنمية السياحية على البيئة
٥٩	١- الأثر على القطاع الزراعى
٦٠	٢ الأثر على قطاع النقل والمواصلات
٦١	٣- الأثر على قطاع الاسكان والمرافق
٦٢	- الخاتمة والتوصيات
٦٩	- الهوامش
٧٠	- المراجع

المقدمة :

تلعب السياحة دورا هاما في تنشيط اقتصاديات الدول السياحية من خلال ما توفره من عائد من العملات الحرة وزيادة الدخل القومي، وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات وخلق فرص عمالة جديدة وتنشيط الاستثمارات الأجنبية والمحلية .

وقد أصبح النشاط السياحي اليوم مختلفا عما كان عليه في الماضي فلم يعد مجرد ظاهرة انسانية اجتماعية وانما طرأت عليه العديد من المتغيرات التي أدت إلى تنوع أنماطه واختلاف تراكيبه واتجاهاته والجهات القائمة على تنظيمه بصورة تحتم الدراسة المتأنية لهذا النشاط الهام وذلك لمسايرة التطور العلمي والتقني والتحديث المستمر في تنظيماته وسياساته وأهدافه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

وقد أدى التطور المستمر للنشاط السياحي في بدايته والآثار المختلفة التي حققها ، إلى اقناع العديد من الدول السياحية النامية بأن النشاط السياحي هو قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها . لذلك اهتمت هذه الدول بالنشاط السياحة وبالموارد السياحية التي يحققها هذا النشاط ، وذلك دون الاهتمام بدراسة وتحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة على هذا النشاط وخاصة فيما يتعلق بالآثار المباشرة والغير مباشرة للانفاق السياحي ودور المضاعف السياحي والآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تنتج عن هذا النشاط .

وقد أدت الأزمات السياحية المختلفة التي تعرض لها النشاط السياحي خلال السنوات القليلة الماضية الى اعادة النظر في تقييم آثار هذا النشاط على العديد من القطاعات الاقتصادية المرتبطة به في الدولة وذلك في ضوء العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الجديدة .

فإذا نظرنا أولا إلى المتغيرات الاقتصادية فس نجد ظاهرة التضخم التي اصبحت ظاهرة ملموسة في معظم الدول النامية والمتقدمة وكذلك ظاهرة البطالة الناتجة عن العديد من المشاكل المالية والنقدية والانتاجية .

وقد أدى ظهور هذه المشاكل وغيرها من المشاكل الاقتصادية الى تساؤل البعض عن جدوى النشاط السياحة وأهميته وهل يمكن أن يؤدي الاهتمام بهذا النشاط إلى حل هذه المشكلات أم لا ؟ وبمعنى آخر هل يمكن أن يؤدي نمو تطور القطاع السياحي إلى الحد من مشكلى التضخم أم أنه سيؤدي إلى زيادة حدة هذا التضخم نتيجة لزيادة الطلب السياحي على السلع والخدمات المختلفة . كذلك هل يمكن أن يساهم النشاط السياحي في حل مشكلة البطالة أم أنه يؤدي إلى اختلال التوازن في العمالة ؟ إلى غير ذلك من التساؤلات الاقتصادية الأخرى .

وتتعلق المتغيرات الاجتماعية بالهيكل الاجتماعي والسلوك الانساني ومدى الالتزام بالقيم والعادات والتقاليد الموجودة في المجتمع . وقد أدى تطور ونمو النشاط السياحي إلى ظهور العديد من المشاكل الاجتماعية والثقافية للتنمية السياحية في الدول النامية ؟ والسؤال هو هل يؤدي النشاط السياحي إلى ظهور تغييرات اجتماعية وحضارية سلبية أم لا ؟ وهل يؤثر اثر المحاكاة على سلوك الأفراد تأثيرا سلبيا يؤدي إلى تغير بعض القيم والعادات والتقاليد الموروثة ؟

أما المتغيرات البيئية فتتعلق بازدياد مظاهر التلوث الهوائي والمائي والسمعي في مناطق متعددة من العالم نتيجة للعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية . وقد تساءل البعض عن أثر النشاط السياحي على البيئة وذلك لأن زيادة الحركة السياحية تؤدي في بعض الأحيان إلى زيادة الضغط على بعض المرافق العامة مثل الطرق والمواصلات والاتصالات والصرف الصحي والمياه فهل هذا الضغط يؤدي إلى زيادة التلوث أم لا ؟

والرد على هذه التساؤلات وغيرها من التساؤلات الأخرى ونظرا لأهمية القطاع السياحي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة تناولنا بالدراسة في هذا البحث مفهوم التنمية السياحية ومحدداتها وأهميتها وذلك من خلال فصلين حيث تناول الفصل الأول دراسة بعض المفاهيم الأساسية للتنمية السياحية وذلك من خلال ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول منها دراسة مفهوم التنمية السياحية وأهدافها وأنماطها في حين تناول المبحث الثاني خصائص ومحددات الطلب السياحي ، أما المبحث الثالث فقد تناول بالدراسة مفهوم العرض السياحي وخصائصه ومكوناته والأبعاد الفنية له .

أما الفصل الثاني من هذه الدراسة فقد تناولنا فيه بالدراسة أهمية التنمية السياحية وذلك من خلال ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول دراسة الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية في حين تناول المبحث الثاني دراسة الأهمية الاجتماعية والثقافية للتنمية السياحية ، أما المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل فقد تناول بالدراسة الأهمية البيئية للتنمية السياحية ،

والتنمية السياحية هي التنمية التي تهدف إلى تطوير القطاع السياحي في الدولة من خلال الاستثمار في البنية التحتية السياحية وتطوير الخدمات السياحية وتحسين جودة المنتج السياحي لجذب السياح المحليين والأجانب وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في الدولة.

أما التنمية الاقتصادية فهي التنمية التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة في الدولة من خلال الاستثمار في القطاع السياحي وتطوير الخدمات السياحية وتحسين جودة المنتج السياحي لجذب السياح المحليين والأجانب وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في الدولة.

المبحث الأول

دراسة الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية

أهمية التنمية السياحية

تعد التنمية السياحية من أهم القطاعات الاقتصادية في الدولة، حيث تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة في الدولة من خلال الاستثمار في القطاع السياحي وتطوير الخدمات السياحية وتحسين جودة المنتج السياحي لجذب السياح المحليين والأجانب وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في الدولة.

والتنمية السياحية هي التنمية التي تهدف إلى تطوير القطاع السياحي في الدولة من خلال الاستثمار في البنية التحتية السياحية وتطوير الخدمات السياحية وتحسين جودة المنتج السياحي لجذب السياح المحليين والأجانب وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في الدولة.

الفصل الاول

بعض المفاهيم الأساسية للتنمية السياحية

تهدف التنمية السياحية عامة الى المساهمة فى النمو الاقتصادى والاجتماعى للدولة وذلك عن طريق رفع معدلات نمو الدخل القومى وخلق فرص عمل جديدة ، وتنشيط الاستثمارات فى الدولة وكذلك المساهمة فى تطوير وتنمية المناطق الجديدة وإعادة توزيع الدخل بين المدن السياحية الجديدة والمدن الرئيسية فى الدولة .

وسوف نتناول بالدراسة فى هذا الفصل ثلاث مباحث يتعرض المبحث الأول لدراسة مفهوم التنمية السياحية وأنماطها فى حين يتعرض المبحث الثانى لدراسة خصائص ومحددات الطلب السياحى أما المبحث الثالث فيتناول دراسة مفهوم العرض السياحى وخصائصه .

المبحث الأول

مفهوم التنمية السياحية وأنماطها

أولاً : مفهوم التنمية السياحية

يتمثل مفهوم التنمية الاقتصادية فى استخدام الموارد الاقتصادية - بشرية كانت أو مادية - المتاحة فى المجتمع أحسن استخدام ممكن بحيث تدر أكبر عائد وتستفيد فيها أكبر استفادة ممكنة وذلك لزيادة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة فى المجتمع .

أما مفهوم التنمية السياحية فيعنى تعظيم الدور الذى يمكن أن يلعبه النشاط السياحى فى نمو الاقتصاد القومى من حيث تحسين ميزان المدفوعات وزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية والمحلية وخلق فرص عمل جديدة مباشرة وغيرمباشرة ، وتوسيع رقعة البلاد العمرانية عن طريق خلق مناطق جذب سياحية وسكانية جديدة فى المناطق النائية مما يحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية .

وبعبارة أخرى يمكن القول أن التنمية السياحية تعنى تنفيذ العديد من البرامج التى تهدف الى الزيادة المستمرة فى الموارد السياحية وكذلك ترشيد الانتاجية فى القطاع السياحى . وهذا يعنى أن التنمية السياحية تقوم بعمليات متداخلة تضم العديد من العناصر المتصلة مع بعضها والمتداخلة مع البعض الآخر للوصول الى الإستغلال الأمثل لعناصر الانتاج السياحى الأولية من إطار طبيعى وإطار حضارى وتوفير المرافق الأساسية العامة والسياحية من خلال التقدم العلمى والتكنولوجى وربط كل ذلك بعناصر البيئة واستخدامات الطاقة المتجددة وتنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها المرسوم فى برامج التنمية وتحقيق التوسع فى المرونة الواجب توفرها فى القطاعات الانتاجية المختلفة .

ثانيا : أهداف التنمية السياحية

لوصول الى تحديد أهداف التنمية السياحية نتساءل هل التنمية السياحية تعد هدفا فى حد ذاتها أم أنها وسيلة لتحقيق أهداف معينة ؟ وللإجابة على هذا التساؤل نقول أن التنمية السياحية تشتمل على العنصرين معا ، فهى من ناحية تعد هدفا فى حد ذاتها ومن ناحية أخرى تعد وسيلة لتحقيق أهداف معينة . فالعمل على تحقيق التنمية السياحية يعد هدفا فى حد ذاته ، وهو فى نفس الوقت يعد مرحلة من مراحل تحقيق هدف اكبر ألا وهو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة .

وبذلك يمكن القول أن أهداف التنمية السياحية نوعان أهداف عامة وأهداف محددة .

النوع الأول : الأهداف العامة

إن الأهداف العامة للتنمية السياحية هى كل ما تعمل التنمية السياحية فى الدولة على تحقيقه بصفة عامة لتحقيق نمو سياحى متوازن بحيث لا يترتب عليه خلخلة الاقتصاد القومى مثل تدعيم الآثار الاقتصادية للسياحة ، والمحافظة على تنمية نصيب الدولة من الأسواق السياحية فى مواجهة المنافسة الدولية ، وزيادة الدخل السياحى الاجمالى زيادة كبيرة ... الخ .

والجدير بالذكر أن هذه الأهداف العامة يجب أن تتوافر فيها خصائص معينة إلا

وهى :-

١- أن تكون أهدافا واقعية أى يمكن تحقيقها عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الفنية والمادية والبشرية المتاحة .

٢- أن تكون هذه الأهداف أهدافا شاملة أى تشتمل على كل ما يراد تحقيقه من نتائج .

٣- أن تكون هذه الأهداف أهدافا مرنة لكي تستطيع احتواء أى مشاكل طارئة لم تتخذ فى الحسبان عند وضع خطة التنمية السياحية .

النوع الثانى : الأهداف المحددة

تمثل الأهداف المحددة للتنمية السياحية نتائج واضحة المعالم يتعين الوصول إليها وتحقيقها بشكل يساعد على الوصول الى مسارات واضحة للعمل مما يؤدي الى وضع جدول زمنى لتنفيذ الأعمال المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف وهو ما يمثل استراتيجية واضحة المعالم . فهذه الأهداف المحددة تضع علامات واضحة على الطريق بحيث يسهل معها قياس معدلات الأداء . فهى فى الواقع تفصيل وتحديد للأهداف العامة يتم بموجبها وضع نسب مئوية مطلوب تحقيقها سنويا أو كل ستة أشهر أو أقل (١) .

ثالثا : أنماط التنمية السياحية

تتعدد أنماط السياحة وأنواعها ، فالسياحة لا تتخذ نمطا أو شكلا واحدا وإنما هى عبارة عن عدة أشكال وأنماط للسفر والإقامة سواء داخل الدولة أو خارجها وذلك تبعا لدوافع متعددة هى أساس هذا السفر والشكل رقم (١) يوضح لنا ذلك .

وطبقا لهذا الشكل يمكن تقسيم أنماط التنمية السياحية كالتالى :

أولا : وفقا لعدد السائحين

ينقسم النشاط السياحى وفقا لعدد السائحين الى قسمين إلا وهما :-

١- سياحة فردية

٢- سياحة جماعية

ثانيا : وفقا للسن

تلعب المرحلة العمرية للسائح دورا كبيرا فى النشاط السياحى ، وذلك لان إختلاف السن يؤثر على السلوك السياحى للأفراد ، ومن ثم يمكن تقسيم النشاط السياحى وفقا للسن على النحو التالى :-

١- سياحة الطلائع من سن ٧ الى ١٥ سنة .

٢- سياحة الشباب من سن ١٦ الى ٣٠ سنة

٣- سياحة الناضجين من سن ٣٠ حتى ٦٠ سنة

٤- سياحة كبار السن

ثالثا : وفقا للهدف من الرحلة

يندرج تحت تصنيف النشاط السياحي وفقا للهدف من الرحلة العديد من الأنواع السياحية نذكر منها :-

١- السياحة الترفيهية

والمقصود بها الإنطلاق نحو الطبيعة الخلابة وشواطئ البحار للراحة والاستجمام من عناء العمل . وقد أصبحت السياحة الترفيهية تمثل الآن حوالى ٥٠% من حركة السياحة الدولية.

٢- السياحة الثقافية

وتهدف الى التعرف على الحضارات القديمة والمناطق الأثرية الهامة ، هذا بالإضافة الى إشباع رغبة المعرفة وتوسيع دائرة المعلومات الحضارية والتاريخية والتمتع بمشاهدة التراث القديم من خلال المعابد والمتاحف والقصور وغيرها .

٣- السياحة الرياضية

تمثل السياحة الرياضية اليوم عنصرا هاما من عناصر النشاط السياحي ، وذلك لأنها تشبع رغبة العديد من السائحين فى ممارسة مختلف الرياضات أو الاستمتاع بمشاهدة البطولات الرياضية .

٤- السياحة العلاجية

وهى تمثل اليوم احدى الأنشطة السياحية الهامة فى العديد من الدول السياحية المتقدمة وذلك لكونها مصدرا هاما من مصادر الدخل السياحي .

٥- السياحة الدينية

تعد السياحة الدينية احدى أنواع السياحة التقليدية وهى تمثل مصدرا هاما ومتجددا من مصادر الدخل السياحي ، وتهتم السياحة الدينية بزيارة الاماكن الدينية لأداء المناسك الدينية أو التعرف على التراث الدينى لدولة ما .

٦- سياحة المؤتمرات

شهدت سياحة المؤتمرات خلال السنوات القليلة الماضية إزدهارا كبيرا نتيجة للتقدم العلمى والتكنولوجى الذى يشهده العالم اليوم .

٧- سياحة المشتريات

تمثل سياحة المشتريات احدى الأنشطة السياحية المتميزة فى الوقت الحالى . فكثير من الدول السياحية المتقدمة تحرص اليوم على جذب المزيد من السياح إليها (صيفا وشتاء) عن طريق عرض العديد من منتجاتها بأسعار مخفضة خلال فترات معينة - حوالى شهر - وهو ما يطلق عليه شهر التسوق .

٨ - سياحة المغامرات

يقصد بسياحة المغامرات الميل الطبيعى إلى المغامرة وتحدى الطبيعة واكتشاف المخاطر وخاصة عند الشباب . وقد بدأت سياحة المعامرات فى الانتشار فى نهاية السبعينات نتيجة لنجاح رياضات الرالى المختلفة (رالى السيارات والدراجات البخارية) .

٩ - سياحة رجال الأعمال

تلعب سياحة رجال الأعمال دورا هاما فى النشاط السياحى وهى تشمل الأنشطة المختلفة لرجال الأعمال وانتقالاتهم للمشاركة فى المعارض والمؤتمرات والندوات وعقد الصفقات واقامة الشركات الى غير ذلك من الأعمال الأخرى .

١٠ - سياحة المهرجانات والأعياد القومية :

ويعتمد هذا النشاط السياحى على العروض الشعبية والاستعراضات الراقصة كذلك على عروض الفرق الموسيقية والغنائية والرياضية .

١١ - السياحة التعليمية :

والمقصود بالسياحة التعليمية ليس فقط الدراسات والشهادات العلمية التى تمنحها الجامعات والمعاهد العلمية للطلبة الجامعيين ، وانما يقصد بها أيضا البرامج التعليمية والتثقيفية والتدريبية القصيرة والطويلة الأجل التى تنظمها المؤسسات والمراكز العلمية المختلفة وذلك لجذب أكبر عدد من الأفراد على مختلف مستوياتهم وأعمالهم وجنسياتهم .

١٢- سياحة الحفلات الغنائية والموسيقية :

تشتهر العديد من الدول الأوروبية بهذا النوع من النشاط السياحي الذي يؤدي إلى زيادة التدفق السياحي إليها وذلك لأن هذه الحفلات وعروض البالية والابرا العالمية لها مواعيد محددة وثابتة سنويا مما يساعد على توافد العديد من السياح لمشاهدة مثل هذه الحفلات .

١٣- سياحة الحوافز :

تعتبر سياحة الحوافز احدى وسائل الادارة الحديثة في تشجيع وحفز العاملين في الشركات والمؤسسات ومكافآتهم نظير أعمالهم المتميزة . ويكون ذلك بتنظيم رحلات سياحية لهم إلى دول ومناطق مختلفة من العالم .

١٤- سياحة المعارض :

تعد سياحة المعارض من الأنشطة السياحية الحديثة والتي أصبح لها اليوم دورا هاما وآثارا ملموسة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي لكثير من الدول .

رابعا : وفقا لمدة الرحلة :

ينقسم النشاط السياحي وفقا لمدة الرحلة إلى ثلاث أنواع ألا وهي :

- ١- السياحة لمدة أيام محددة :
- ٢- السياحة الموسمية :
- ٣- السياحة العابرة :

خامسا : وفقا للموقع الجغرافي :

تنقسم السياحة وفقا للموقع الجغرافي إلى ثلاث أنواع رئيسية ألا وهي :

- (١) السياحة الدولية
- (٢) السياحة الاقليمية
- (٣) السياحة الداخلية

سادسا : وفقا لنوع وسيلة المواصلات

تنقسم السياحة وفقا لوسيلة المواصلات المستخدمة إلى أربع أنواع الا وهي :

- ١- السياحة الجوية .
- ٢- السياحة البحرية .

٣- السياحة النهرية .

٤- السياحة البرية .

سابعاً : وفقاً للمستوى الاجتماعي :

تتقسم السياحة طبقاً للمستوى الاجتماعي الى قسمين :

(١) سياحة الطبقة المميزة .

(٢) السياحة الاجتماعية .

ثامناً : وفقاً لجنسية السائح :

تتقسم السياحة وفقاً لجنسية السائح الى ثلاث أقسام :

١- سياحة الأجانب

٢- سياحة المواطنين غير المقيمين في الوطن .

٣- سياحة المواطنين المقيمين في الوطن ؟

وبذلك نكون قد انتهينا من دراسة البحث الأول وننتقل الآن لدراسة البحث الثاني .

المبحث الثاني

خصائص ومحددات الطلب السياحي

سنتناول بالدراسة في هذا المبحث مفهوم كل من السوق والطلب السياحي وخصائص ومحددات الطلب السياحي .

أولا : مفهوم السوق السياحي :

إن مفهوم السوق السياحي هو "الطلب السياحي الحالي والمحتمل على منتج سياحي معين من وجهة نظر الدوافع للسفر" ، وهذا يعني أن السوق السياحي يعنى أولئك الذين يسافرون أو يحتمل أن يسافروا إلى جهة معينة _دولة أو منطقة أو مدينة) لاشباع حاجة دفعتهم إلى السفر إلى هذا المكان (٢) .

والجدير بالذكر أن السوق السياحي يتكون من عدة أسواق جزئية تعرف باسم "شرائح السوق" وهي مجموعات من المستهلكين ذات خصائص سلوكية متماثلة .

ثانيا : مفهوم الطلب السياحي :

يعرف الطلب السياحي بأنه "مزيج مركب من عناصر متباينة بل وقد تكون متناقصة أحيانا ، وهذه العناصر هي الرغبات والحاجات والأذواق والتوقعات وردود الفعل تجاه منطقة معينة .

ولما كانت الرغبة في السفر هي دافع مكتسب ومتأخر يخضع لمؤثرات شتى تؤدي إلى وجود تغيرات متعددة في آراء الأفراد . وهذه المتغيرات بعضها خارجي مثل الظروف السياسية والاقتصادية والبيئية التي تحيط بكل من البلد المصدر والمستورد للسائحين ، وبعضها شخصي مثل المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد ، هذا بالإضافة إلى بعض العوامل النفسية المؤثرة مثل المحاكاة والرغبة في زيادة المعرفة .

ثالثا : خصائص الطلب السياحي :

يتميز الطلب السياحي بعدة خصائص ألا وهي :

- ١- الموسمية : وهي تعنى زيادة الحركة في فترات معينة وانخفاضا في فترات أخرى مما يؤثر على اتجاهات وحجم الطلب السياحي في فترات الذروة وفترات الركود .

٢- التركيز في مناطق معينة : رغم ظهور العديد من المناطق السياحية المتميزة على خريطة النشاط السياحي العالمي ، إلا أننا ما زلنا نلاحظ تركيز الحركة السياحية الدولية في مناطق معينة مثل أوروبا وأمريكا اللتان ستحوزان على أكثر من ٨٠% من الحركة السياحية الدولية (أوروبا ٦٠,٥% وأمريكا ٢١,٥%) في حين تحصل بقية دول العالم على ١٨% فقط من الطلب السياحي العالمي ، حيث تستحوذ شرق آسيا والباسفيك على ١٢,٣% وأفريقيا على ٣,٥% والشرق الأوسط على ١,٥% وأخيرا جنوب شرق آسيا على ٠,٧% (٣) .

٣- الحساسية : تعد الحساسية احدى الخصائص الهامة للطلب السياحي ، ونقصد بالحساسية مدى استجابة الطلب السياحي الظروف المصدرة والمستقبلة لسائحين . فالطلب السياحي يتأثر ايجابيا بالدعاية والترغيب والاستقرار ، ويتأثر سلبيا بعدم الاستقرار السياسي أو والاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي .

٤- التوسع والنمو : يتصف الطلب السياحي بالتزايد والتوسع والنمو ، والمقصود بتزايد الطلب السياحي هو تزايد اعداد السائحين في العالم عاما بعد عام . وتوسع الطلب السياحي يقصد به اشماله على قطاعات جديدة من الأفراد من عام لآخر . هذا بالإضافة إلى دخول مناطق سياحية جديدة يتم اكتشافها ومن ثم تمثل مصادر جديدة للجذب السياحي . أما نمو الطلب السياحي فيقصد به زيادة حجم الانفاق السياحي المستمر على الخدمات السياحية .

وترجع اسباب نمو وتوسع وتزايد الطلب السياحي العالمي إلى عدة اسباب مثل التقدم التكنولوجي وزيادة أوقات الفراغ والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتطور السريع في وسائل المواصلات إلى غير ذلك من الأسباب الأخرى .

٥ - التنوع والتكامل

يتصف الطلب السياحي بالتنوع والتكامل والترابط بين عناصره المختلفة ، بحيث يكون من الصعب تجزئته أو تقسيمه الى أجزاء صغيرة ، فالطلب السياحي يتطلب توافر عناصر عديدة ومتنوعة من الخدمات السياحية مثل الطيران والنقل والاقامة والمطاعم والترفيه السياحي الى غير ذلك من الخدمات الأخرى التي تترابط وتتكامل مع بعضها . كذلك فإن نجاح الطلب السياحي يتطلب تكامل الخدمات السياحية المختلفة التي يحتاجها السائح) .

يتصف الطلب السياحي بأنه طلب معنوي أى طلب غير ملموس أو محسوس . فالطلب السياحي يعتبر طلبا غير مادي بمعنى أنه طلب لا يمكن الإمساك به أو الاحساس به عن طريق الحواس الخمس . فالسائح حينما يقرر السفر الى منطقة ما فإنه يقرر ذلك بناء على تصوره لبرنامج سياحي معين مرتبط بتخيله وتفكيره ومتفق مع ظروفه الاجتماعية وتكوينه النفسي .

رابعا : محددات الطلب السياحي

المقصود بمحددات الطلب السياحي هي العوامل المختلفة التي تؤثر على الطلب السياحي . وللوصول الى هذه العوامل لابد من معرفة طبيعة وتطور وتشابك هذه المحددات التي ترتبط من ناحية بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والتي تشمل السكان والدخل والأسعار والتصنيع ووقت الفراغ وغيرها من العوامل الأخرى ، وترتبط من ناحية أخرى بالعوامل النفسية للأفراد مثل الدافع للسفر والمعتقدات الدينية والعادات والتقاليد والرغبة في زيادة المعرفة والمستوى الاجتماعي والثقافي والتعليمي .. الخ . هذا بالإضافة الى ارتباط هذه المحددات بالعوامل الفنية والتكنيكية التي تشمل مدى تنظيم وفاعلية النشاط السياحي في البلد المزار ومدى تطور وسائل المواصلات ومختلف المرافق الأساسية والخدمات المقدمة وكذلك مدى قدرة شركات السياحة ووكلاء السفر على التعاون والتنسيق بينها وبين القطاعات الانتاجية والخدمية المختلفة في الدولة للوصول الى شكل سياحي متجانس ومقبول .

والجدير بالذكر أن انتقال السائح من مكان إقامته لمكان آخر يتطلب اربع عناصر رئيسية ألا وهي الرغبة في السفر والقدرة المالية والوقت ومدى توفر العوامل التكنولوجية والفنية لتحقيق ذلك .

وطبقا لما سبق يمكن تقسيم محددات الطلب السياحي الى ثلاث عناصر رئيسية

وهي :-

العنصر الأول : المحددات الاقتصادية

العنصر الثاني : المحددات الاجتماعية والنفسية التي تتعلق بالسائح نفسه والتي ترتبط

بشخصيته واحتياجاته الأساسية

العنصر الثالث : المحددات الخاصة بالعرض السياحي (عناصر الجذب السياحي) .

العنصر الأول : المحددات الاقتصادية

تشتمل المحددات الاقتصادية على كل من العوامل الديموجرافية والتحضر ووقت الفراغ والدخل والمستوى الوظيفي والمرونة والأسعار والعوامل التكنولوجية ، وسنقوم الآن بدراسة هذه المحددات .

١- العوامل الديموجرافية

تؤدي الزيادة الطبيعية للسكان في العالم الى ظهور طبقات جديدة من السياح ومن ثم زيادة الطلب السياحي العالمي ، ورغم الزيادة السنوية الكبيرة للسكان في العالم ، إلا أن نمو الطلب السياحي العالمي لا يتناسب مع هذه الزيادة السكانية . وإذا تساعلنا عن السبب فس نجد أنه يرجع الى أن هذه الزيادة السكانية تكون كبيرة في البلاد النامية في حين تقل في البلاد المتقدمة والتي تمثل النسبة الأكبر للطلب السياحي العالمي .

ومن ناحية أخرى يمكن القول أن نمو وتطور الهيكل النوعي للسكان (خاصة بالنسبة للسن) يؤدي الى وجود تنوع في رغبات السياح ، هذا بالإضافة الى ظهور طبقات جديدة من السياح مثل سياحة الشباب وسياحة متوسطي العمر (من ٣٠ الى ٥٠ عاما) .

وبالإضافة الى السن فإن هيكل الأسرة يلعب أيضا دورا هاما في التأثير على الطلب السياحي . فالوضع العائلي من حيث المستوى الاجتماعي والوظيفي وعدد الأبناء وأوقات الاجازات له دورا هاما في تحديد الطلب السياحي . وكلما كانت الأسرة صغيرة كلما أدى ذلك الى زيادة الرغبة في السفر .

٢- التحضر

لقد أدت الثورة التكنولوجية والصناعية الى التحضر والتمدن . وقد كانت نتيجة ذلك التكدس السكاني في المدن . وطبقا للدراسات الاحصائية العالمية فإن أكثر من ٧٧% من السكان في العالم يعيشون في المدن ، وأن حوالي ٥٥% منهم يعيشون في مدن تزيد كثافتها عن ٥٠٠ ألف نسمة .

وهذه الكثافة السكانية تؤدي الى ظهور العديد من المشاكل مثل التلوث والعنف والضغط النفسي والضوضاء والزحام الى غير ذلك من المشاكل الأخرى . وهذا يؤدي بالطبع الى التفكير في الهروب والبحث عن أماكن أكثر هدوءا لقضاء الاجازات وأوقات الفراغ .

ومن ثم فإن هذه الكثافة السكانية تؤدي الى وجود علاقة قوية بين التحضر والرغبة في السفر لقضاء الاجازات فهما عاملان يسيران في نفس الاتجاه .

وقد أوضحت بعض الدراسات أن الرغبة في السفر تزداد كلما زادت الكثافة السكانية، فالمدن التي يتراوح عدد سكانها من ٢٠ الى ١٠٠ ألف نسمة فقد بلغت نسبة الهروب منها لقضاء الاجازات حوالي ٥٧% ، في حين ارتفعت هذه النسبة الى ٦٤% في المدن التي يزيد سكانها عن ١٠٠ ألف نسمة ، أما المدن الكبيرة مثل مدينة باريس في فرنسا فقد بلغت هذه نسبة فيها حوالي ٨٥% (٤) .

٣- زيادة أوقات الفراغ

أدت العديد من العوامل الى زيادة أوقات الفراغ في العديد من الدول الصناعية المتقدمة ومن ثم نمو إزدهار الطلب السياحي العالمي . ولعل من أهم هذه العوال زيادة إنتاجية العمل وزيادة الاجازات السنوية المدفوعة الأجر وانخفاض ساعات العمل الأسبوعية وزيادة العطلات المدرسية وانخفاض سن التقاعد الى غير ذلك من الأسباب الأخرى .

٤- مستوى الدخل

توضح الدراسات الاقتصادية المختلفة مدى الارتباط الوثيق بين مستوى الدخل والطلب السياحي . فكلما كان مستوى دخل الفرد مرتفعا كلما كان ذلك حافزا على السفر والتنقل ، وذلك لأن الطلب السياحي يعتمد على ذلك الجزء من دخل الفرد المخصص للإنفاق على الترفيه والسياحة . فإذا نظرنا مثلا الى مستويات الدخل في الدول الأوروبية فسنجد أن نسبة السياح في هذه الدول ترتفع مع زيادة متوسط دخلهم ففي ألمانيا مثلا نجد أن نسبة السياح الألمان تبلغ ٤٨,٧% عند مستوى دخل تتراوح ما بين ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠ مارك ألماني شهريا وترتفع هذه النسبة الى ٦٣,٩% عند مستوى دخل يتراوح ما بين ٢٥٠٠ الى ٣٠٠٠ مارك وتستمر هذه النسبة في الارتفاع كلما زاد الدخل لتصل الى ٧٦,٣% عند مستويات الدخل التي تزيد عن ٣٥٠٠ مارك شهريا (٥) .

ومما سبق يتضح لنا مدى الارتباط الكبير بين مستوى الدخل والطلب السياحي ولكن ترى هل زيادة مستوى الدخل تؤثر على الطلب السياحي أم لا ؟ للإجابة على هذا السؤال نقول أنه إذا كان مستوى الدخل له دور فعال على الطلب السياحي فإن زيادة مستوى الدخل (على

المدى الطويل) ستؤدي الى زيادة الطلب السياحي ، وإن كان ذلك يتوقف على طبيعة المستوى الوظيفي ومرونة الدخل بالنسبة للنشاط السياحي .

والجدير بالذكر أن المرونة الداخلية للطلب السياحي والتي تقيس مدى حساسية الانفاق السياحي لتغيرات الدخل ، تعد أعلى بالنسبة للنشاط السياحي بالمقارنة بأنواع الطلب على السلع الأخرى . فنفقات الطعام والسكن والملبس أقل حساسية لتغيرات الدخل من حساسية الانفاق السياحي وذلك عند المستويات العليا من الدخل . وقد أثبتت النظريات الاقتصادية الحديثة أنه كلما زاد الدخل زاد الانفاق على النشاط السياحي . كذلك أثبتت هذه النظريات أن القواعد الخاصة بالمنفعة الحدية من الصعب تطبيقها على النشاط السياحي وذلك لأن القطاع السياحي يعتبر قطاعا متجددا ويحتوي على العديد من الرغبات الجديدة والمتجددة التي يصعب تحقيقها كلها مرة واحدة ، هذا بالإضافة الى وجود بدائل لا نهائية للاختيار والاحلال أمام المستهلكين . وسنتناول ذلك بشيء من التفصيل عند دراستها لمنحنى الطلب السياحي .

٥ - المستوى الوظيفي :

يلعب المستوى الوظيفي دورا هاما في الطلب السياحي فقد أثبتت الدراسات أن الطلب السياحي يزداد عند فئات معينة من المستوى الوظيفي . فكلما كان هذا المستوى مرتفعا كلما أدى ذلك إلى زيادة الطلب السياحي هذا مع الأخذ في الاعتبار العديد من العوامل الأخرى مثل المستوى الثقافي والتعليمي وكذلك المستوى الاجتماعي .

٦ - المرونة

يقصد بمرونة الطلب السياحي درجة استجابته (مدى حساسيته) للتغيرات الاقتصادية والتغيرات السعرية للخدمات السياحية في الدول المستقبلة للسائحين . وبما أن الانفاق السياحي يعد أحد بنود ميزانية الأسرة فإنه قد يتداخل مع بعض المتطلبات الأخرى مثل شراء احدى الأدوات الكهربائية المنزلية أو شراء وحدة سكنية أو سيارة أو غير ذلك من المتطلبات الأخرى ، لذلك فإن المرونة (المرونة الداخلية والمرونة السعرية) تعد احدى محددات الطلب السياحي ، وإن كان هذا ينطبق بصفة خاصة على مستويات الدخل المتوسطة والمحدودة أكثر مما ينطبق على الفئات التي تتمتع بمستويات دخول مرتفعة والتي تعتبر أن النشاط السياحي يعد احدى المتطلبات الأساسية في الأسرة للترفيه واستعادة النشاط .

لذلك فإن دراسة مرونة الطلب السياحي (السعرية) تكتسب أهمية كبيرة في الدول السياحية المستقبلية للسياح وخاصة قبل اجراء أى تغييرات تتعلق بزيادة أسعار الخدمات السياحية .

٧- مستوى الأسعار

تعتبر الأسعار طبقا للدراسات الاقتصادية احدى المحددات الرئيسية للطلب السياحي ، حيث أن هذه الأسعار تؤثر على الطلب عن طريق مستوى السعر والتغيرات التي تطرأ على هذا السعر .

ويعبر قانون الطلب طبقا للنظرية الاقتصادية عن العلاقة بين السلعة والكمية المطلوبة منها ، وهو يفسر لنا العلاقة العكسية بين التغيرات في الأسعار والتغيرات في الكمية المطلوبة، ويسرى هذا القانون أيضا على القطاع السياحي . وحيث أن مفهوم السعر في القطاع السياحي يعد مفهوما مركبا لإشتمال المنتج السياحي على مزيج من السلع والخدمات السياحية، فإن الطلب السياحي الدولي لا بد أن يأخذ في الاعتبار ليس فقط الأسعار المطلقة ولكن أيضا الأسعار النسبية .

كذلك لا بد من الأخذ في الاعتبار عند تحدد الطلب السياحي الدولي كل من أسعار البدائل السياحية وكذلك أسعار السلع والخدمات السياحية المكملة .

والبدائل السياحية تتمثل في الخدمات السياحية المتقاربة أو المتماثلة التي تعرضها البلاد السياحية المختلفة . والجدير بالذكر أنه كلما زادت درجة التقارب بين هذه الخدمات البديلة ، كلما زادت درجة الاحلال بينها ، ومن ثم تزداد درجة المنافسة بين هذه البلاد السياحية مما يؤدي الى قيام السائح بمقارنة أسعار هذه البدائل قبل اتخاذ قراره باختيار البلد الذي يرغب في زيادته ، وعلى العكس من ذلك فكما قلت درجة الاحلال بين الخدمات السياحية في البلاد المختلفة ، كلما أدى ذلك الى تباعد واختلاف المنتجات السياحية في هذه البلاد ، وكلما أصبح في إمكان هذه الدول فرض اسعار معينة لمنتجاتها السياحية المتميزة . والجدير بالذكر أن درجة مرونة الطلب السياحي السعرية تتناسب طرديا مع درجة الاحلال بين البدائل السياحية المختلفة . لذلك لا بد من دراسة المرونة السعرية للمنتجات السياحية المختلفة قبل التفكير في زيادة أو خفض الأسعار السياحية كما سبق وان ذكرنا .

أما الخدمات السياحية المكملة فتتمثل في العلاقة التكاملية التي قد تنشأ بين بلدين أو أكثر من البلاد السياحية . ومثال ذلك الرحلات التي يقوم بها بعض السياح من اليابان مثلا لزيادة بلد معين وليكن فرنسا مرورا ببعض البلاد الأخرى مثل إيطاليا ، فسياحة هؤلاء السياح اليابانيين لإيطاليا خلال نفس الرحلة تعتبر مكملة للسياحة الى فرنسا وهي البلد المقصود أصلا بالزيارة . فإذا فرض وانخفضت أسعار الرحلات السياحية المتجهة من اليابان الى فرنسا فإن ذلك سوف يؤدي بدون شك الى زيادة الطلب على السياحة لإيطاليا لأن كل من الرحلتين تعتبر مكملة للرحلة الأخرى ، والسائح الياباني يعتبرها رحلة واحدة لها سعر واحد على الرغم من اختلاف المنتج السياحي في كل من البلدين .

كذلك يجب الإشارة الى أي السائح لا يكون حساسا فقط بتغيرات الأسعار السياحية ، وإنما أيضا بالنسبة لتغيرات سعر الصرف من دولة الى أخرى . لذلك يجب أن نأخذ في اعتبارنا عند دراستنا للطلب السياحي موضوع سعر الصرف والتغيرات التي تطرأ عليه بين البلد الأصلي للسائح والبلد المضيف . ويتم ذلك إما بدراسة سعر الصرف كمتغير مستقل يؤثر على مستوى الطلب السياحي الدولي ، أو بدراسة سعر الصرف من خلال تأثيره على الأسعار المطلقة لرحلة سياحية معينة أو من خلال تأثيره على الأسعار النسبية بين البلد الأصلي للسائح والبلدان الأجنبية المضييفة أو بين هذه البلدان مع بعضها .

وأخيرا تجدر الإشارة الى وجود عدة عوامل يمكن أن تؤثر على حساسية الأسعار بالنسبة للسائح نذكر منها :-

- ١- أثر المحاكاه والانفاق التفاضلي مثل محاكاه الطبقات العليا في السفر مما يؤدي الى تضحيات مالية .
- ٢- جمود العادات الاستهلاكية لبعض السائحين ، والذين يرغبون في إتباع تلك العادات في رحلاتهم حتى لو أدى ذلك الى زيادة تكاليف الرحلة .
- ٣- المعلومات السياحية الخاطئة عن الرحلة ومن ثم زيادة التكاليف .
- ٤- في بعض الأحيان قد يتقبل السائح ارتفاع أسعار الرحلة (إنفاق إستثنائي) إذا كان الأمر يتعلق مثلا برحلة العمر مثل زيارة مناطق بعيدة قد لا يستطيع زيارتها مرة أخرى .

وأخيرا يمكن القول أنه طبقا للدراسات المختلفة فإن سعر السفر عادة ما يكون أقل حساسية من مدة السفر وطبيعة الاستهلاك السياحي ، فالرغبة في السفر هي الأساس ويمكن بعد ذلك تنظيم كل من المدة وطبيعة الاستهلاك .

٨ - التطور التكنولوجي

لقد كان للتطور التكنولوجي الكبير في وسائل المواصلات دورا هاما في نمو الطلب السياحي الدولي . فقد أدى هذا التطور التكنولوجي من ناحية الى تخفيض متوسط تكلفة السفر بين البلاد المختلفة وخاصة في المسافات الطويلة ، وأدى كذلك من ناحية أخرى الى تطور وسائل المواصلات المختلفة مما جعلها أكثر أمنا واستقرارا وهذا أدى الى زيادة الطلب السياحي الدولي .

كذلك أدى التطور التكنولوجي في مختلف المجالات الى تحسن وتنوع كافة الخدمات التي تؤدي للسائح عبر وسائل المواصلات (في الطائرات والقطارات وعلى الطرق المختلفة)، هذا بالإضافة الى اختصار أوقات الرحلات السياحية وهذا بدون شك شجع العديد من الأفراد على الإقبال على السفر ومن ثم زيادة الطلب السياحي الدولي .

كذلك أدى التطور التكنولوجي في مختلف وسائل الاتصالات المسموعة والمرئية (التليفون - الفاكس - التلكس - الإذاعة - التليفزيون - الانترنت ...) الى سرعة تبادل المعلومات بين الشركات السياحية بعضها البعض وبين هذه الشركات والأفراد ، وكذلك أدى هذا التطور التكنولوجي الى سهولة الاتصالات الدولية التي يقوم بها السائحون .

وأخيرا أدى التطور التكنولوجي في العديد من المجالات الى تطور وتنوع الخدمات الفندقية التي تقدم للسائحون ، مما أدى الى شعورهم بالراحة والسعادة والرفاهية ومن ثم أدى الى زيادة الطلب السياحي العالمي .

العنصر الثاني : المحددات الاجتماعية والنفسية

إذا كان سلوك السائح يتأثر بشكل كبير بالعوامل والمحددات الاقتصادية التي سبق وأن درسناها ، فإن سلوكه يتأثر أيضا بالعديد من المحددات الاجتماعية والنفسية التي تحدد في النهاية ذوقه واختياره واتجاهاته وقراره النهائي .

والجدير بالذكر أن الدراسات الخاصة بالمحددات الاجتماعية والنفسية قد تطورت كثيرا خلال السنوات القليلة الماضية ، وهذا أدى الى الاهتمام بها في التسويق السياحي وجذب المزيد من السائحون لزيارة المناطق المختلفة في العالم .

١ - المحددات الاجتماعية

تلعب المحددات الاجتماعية دورا هاما في الطلب السياحي ، وتعد احد الأسباب الرئيسية للسفر . فظاهرة السياحة هي قبل كل شيء "دافع" للخروج من البلد الأصلي للسائح لزيارة بلد آخر . وقد وصفها البعض أنها دافع للهروب من محل الإقامة الى منطقة أخرى . وقد يكون هذا الهروب هروبا من التحضر أو الزحام أو التلوث أو الضوضاء أو البيروقراطية أو ضغوط العمل أو غيرها من الأسباب الأخرى .

وكل هذه الأسباب تؤثر على السائح الذي يريد أن يشبع ما بداخله من رغبات وحاجات ، لذلك فهو يقرر السفر لإشباع هذه الحاجات ، وهذه الحاجات تمثل المحددات النفسية كما سيتضح لنا فيما بعد .

وبما أن للمحددات الاجتماعية دورا هاما في تحديد الطلب السياحي ، لذلك لا بد من دراستها وتحليلها لمعرفة آثارها المباشرة وغير مباشرة على الطلب السياحي .

فإذا نظرنا مثلا الى ظاهرة المحاكاه فسنجد أن لها اثرا كبيرا في نشر نمط معين من الاستهلاك من طبقة ذات مستوى مرتفع من الدخل الى طبقة أخرى اقل .

كذلك إهتم العلماء بدراسة بعض العوامل الاجتماعية الأخرى مثل الوضع العائلي والعادات الاجتماعية الناتجة عن زيادة أوقات الفراغ وزيادة أوقات الاجازات ، وكذلك ظاهرة انتشار النوادي الاجتماعية والرياضة وأثرها على الطلب السياحي حيث أن هذه النوادي تقوم بتنظيم العديد من الرحلات السياحية لأعضائها مقابل اسعار معقولة . كذلك أدى ظهور النقابات والجمعيات المختلفة واشتراك العديد من الأعضاء فيها الى التفكير في القيام بالعديد من الرحلات الترفيهية الداخلية والخارجية مما أدى الى زيادة الطلب السياحي العالمي .

والجدير بالذكر أن ارتفاع مستويات الدخل في العديد من الدول ووجود الاجازات السنوية المنظمة وتطوير وسائل الدعاية والاعلان المختلفة ، وكذلك تطور وسائل المواصلات والاتصالات كما سبق وأن ذكرنا ، أدى الى زيادة الطلب السياحي العالمي .

كذلك أدت التطورات الفنية والتكنولوجية في مختلف المجالات الى تغيير نمط الحياة التقليدية والبطيء نوعا ما الى نمط جديد يعتمد على السرعة وهذا أدى الى زيادة الطلب السياحي العالمي وخاصة بين الشباب الذي اصبح يتطلع الى السفر والترحال والتقل في رحلات سياحية غير منتظمة وبعيدة عن الشكليات والرسميات .

٢ - المحددات النفسية

إن فهم وتحديد المحددات النفسية للطلب السياحي يتطلب بالضرورة دراسة حاجات الأفراد وكيفية إشباعها . وقد تعددت الدراسات الخاصة بالحاجات الانسانية المختلفة ، وقد توصلت هذه الدراسات الى وجود العديد من الحاجات الانسانية مثل الحاجات الفسيولوجية (الجوع ، العطش ، النوم ...) والحاجة للشعور بالثقة واحترام النفس ، والحاجة لتحقيق الذات ، والحاجة للنشاط والحاجة للاسترخاء والراحة ، والحاجة الى الانتشار والتعرف على الآخرين وتكوين صداقات والحاجة للتسلية والترفيه ، والحاجة للمعرفة ... الخ .

ومما لاشك فيه أن دراسة هذه الحاجات وغيرها من الحاجات الأخرى يساعد على فهم العوامل التي تؤثر على اتجاهات ورغبات السائح وتجعله يفضل قضاء اجازته في بلد ما دون بلد آخر .

والجدير بالذكر أن الدافع للسفر والسياحة ليس رغبة كامنة في النفس وإنما هو عبارة عن رد فعل لبعض الظروف التي تحيط بالشخص في تفاعله مع البيئة التي يعيش فيها . ومن ثم فإن هذا الدافع للسفر ما هو إلا تعبير عن انعكاس لاسلوب حياة الشخص وتجاربه النفسية والاجتماعية ، والذي يساعد على تحقيق هذه الرغبة أو الدافع للسفر هو قدرة الشخص المادية ووقت الفراغ المتاح له (٦) .

ومما سبق يمكن القول ان السياحة كنشاط انساني تتطلب اجتماع ثلاث عناصر أساسية

إلا وهي :-

- (١) القدرة المادية أى دخل كاف يسمح بالسفر .
- (٢) وقت الفراغ .
- (٣) ارادة أو رغبة للسفر والسياحة .

ويتضح لنا من هذه العناصر الثلاث ان العنصر الاول هو عنصر اقتصادى ،
والعنصر الثانى يقع في اطار علم الاجتماع ، أما العنصر الثالث فيتصل بعلم النفس .

وبذلك يتضح لنا مدى الترابط والتفاعل بين محددات الطلب السياحى الاقتصادية والاجتماعية والنفسية . فلا بد من وجود هذه العناصر الثلاث مجتمعة فغياب أحدهم يؤثر على الطلب السياحى ويؤدى الى تأجيل قرار السفر او الغائه .

وسنقوم الآن بدراسة بعض المحددات النفسية للطلب السياحى أى بعض الحاجات الإنسانية كما سبق وأن ذكرنا .

(١) الحاجة للطبيعة

إن اتخاذ قرار السفر للهروب من الضغوط النفسية والاجتماعية والبيئة يجذب السائح نحو الطبيعة التى تحتوى على الماء (شواطئ البحار والأنهار) والخضرة (الريف والحدائق والمنتزهات) والجبال والصحراء والمناظر الطبيعية الخلابة والدفء (الشمس) والضوء والهدوء... الخ . هذا بالإضافة الى أن اللجوء الى الطبيعة يحتوى على قدر كبير من الحرية والانطلاق دون قيود .

(٢) الحاجة للمرح والتسلية

إن ضغوط الحياة المختلفة تجعل الانسان في حاجة الى فترات من المرح والترفيه والتسلية . لذلك فهو يرغب في السفر والسياحة بحثا عن المرح والبعد عن الروتين والتوتر .

(٣) الحاجة للتعرف وتكوين صداقات

إن اكتشاف الغير والبحث عن صداقات جديدة يعد من الحاجات التى يبحث عنها الكثير من الأفراد . لذلك يفكر العديد من الأفراد في السفر بحثا عن الصداقات الجديدة والتعارف مع اشخاص جدد .

(٤) الحاجة لتغيير المكان

إن الطبيعة الإنسانية تجعل لفرد يبحث باستمرار عن التنقل وتغيير لمكان من حين الى آخر . لذلك فهو يفكر في السفر والسياحة . ومما لاشك فيه أن السفر لا يساعد الانسان على الانتقال خارج بلده فقط وإنما يساعده أيضا على البحث داخل ذاته على ذكرياته الجميلة

والرجوع الى طفولته ، ومن ثم يمكن القول أن السياحة تساعد الانسان على إشباع رغباته الطفولية في الترفيه والمرح والتسلية .

٣ - المحددات الثقافية

تمثل المحددات الثقافية احدى عوامل الجذب الهامة للطلاب السياحي . وتشمل هذه المحددات الأعمال الفنية واليدوية واللغة والتقاليد والفنون الموسيقية والشعبية وفن الطهي والآثار وفن المعمار والديانة والتعليم والملبس وغير ذلك من المحددات الأخرى .

وهذه المحددات الثقافية ليست وليدة الحاضر وإنما هي متوازنة عبر الأجيال . ويلعب التعليم دورا هاما في التأثير على هذه المحددات الثقافية من حيث تميمتها والمحافظة عليها . فالمناهج الدراسية والتعليمية في بلد ما يمكن أن تؤثر بشكل مباشر في تكوين شخصية الأفراد وتشجعهم على الحصول على المزيد من الثقافة من خلال التعرف على مظاهر حضارات وثقافات الشعوب الأخرى .

والجدير بالذكر أن النشاط السياحي يساعد على تبادل الثقافات والأفكار بين الناس ، لذلك فإن السياحة تعتبر أداة هامة في تنمية العلاقات الثقافية والتعاون الدولي . ومما لاشك فيه أنه كلما زادت عوامل الجذب السياحي في بلد ما كلما زاد الاقبال السياحي عليه كما سيتضح لنا فيما بعد .

المبحث الثالث

مفهوم العرض السياحي وخصائصه

أولا : مفهوم العرض السياحي

يتكون العرض السياحي من خليط من الظروف الطبيعية (الجغرافية والمناخية والبيئية) والاجتماعية والحضارية والدينية والترفيهية ... الخ ، وبذلك يشمل العرض السياحي كل ما يمكن أن تعرضه الدولة أو المنطقة المستقبلة للسائحين لجذبهم واشباع رغباتهم .

وبعبارة أخرى يمكن القول ان العرض السياحي هو مجموع المنتجات والخدمات اللازمة لاشباع رغبات وحاجات السائحين أثناء الاجازة والسفر ، وهذه المنتجات السياحية يمكن أن تأخذ أشكالا مختلفة ويمكن أيضا أن تتضمن واحدا أو أكثر من العناصر التالية : الانتقال ، الإقامة ، الترفيه ، المطاعم ... الخ . والعرض السياحي يجب أن يكون واقعي وقابل للاستهلاك.

ثانيا : خصائص العرض السياحي

يتميز العرض السياحي بثلاث خصائص ألا وهي :-

١- التباين والاختلاف

يشتمل العرض السياحي على عدد كبير من الأنشطة بعضها يحتاج لتكنولوجيا متطورة مثل وسائل الانتقال وخاصة الطائرات ، والبعض الآخر لا يحتاج لمثل هذه التكنولوجيا المتطورة مثل الأعمال الفنية والآثار وفن الطهي وغيرها من الأنشطة الأخرى . وهذا التباين والاختلاف بين العديد من الأنشطة السياحية يجعل من الصعب التنسيق بينها .

٢- الجمود

يتصف العرض السياحي بالجمود وذلك نظرا لصعوبة تغيير معظم الموارد والمرافق السياحية في المدى القصير طبقا لتغير أذواق المستهلكين (الطلب السياحي) وهذا يؤدي الى القول بأن العرض السياحي يعتبر عرضا غير مرن على الأقل في المدى القصير .

٣- صعوبة التخزين

ترجع صعوبة تخزين العرض السياحي الى أن هذا العرض يعتبر عرضا للخدمات بصفة أساسية ومن ثم يصعب تخزين هذه الخدمات أو نقلها من مكان لآخر بل يتحتم استهلاكها في مكان وجودها .

وبالإضافة الى هذه الصفات يمكن التوصل الى عدة عوامل أخرى لها تأثير على العرض السياحي . فالعرض السياحي يمكن أن يتطور نتيجة لبعض التغيرات التكنولوجية (خاصة في مجال النقل والمواصلات والأغذية) هذه التغيرات يمكن أن تعدل منحني العرض السياحي وذلك لأنها تعمل على خفض النفقات الاجمالية للمؤسسة أو الشركة . فالتكنولوجيا الجديدة يمكن أن تؤدي الى خلق منتجات جديدة تدخل في منافسة مباشرة مع المنتجات القديمة.

كذلك يرتبط العرض السياحي بشكل كبير بالظروف المناخية . فالتقلبات والتغيرات الموسمية لها آثارا نفسية . إن مفهوم استقرار المناخ يتعدى مفهوم الحرارة فاستقرار الأحوال الجوية له تأثير مباشر على الطلب السياحي .

والجدير بالذكر أن بعض التغيرات في منحني العرض السياحي ترجع الى الأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية . فالشركات السياحية تتأثر بالظروف الاقتصادية التي تتعرض لها مثل الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها دول أوروبا في الثمانينات والتسعينات . كذلك فإن العرض السياحي يمكن أن يتغير نتيجة لبعض القرارات الاقتصادية الملائمة أو الغير ملائمة . فالدولة يمكنها أن تزيد من العرض السياحي ، كما أنها يمكنها أن تحد من العرض السياحي عن طريق فرض بعض الأعباء الضريبية على النشاط السياحي .

وأخيرا يمكن القول أن السياسات الاقتصادية تلعب دورا هاما في التأثير على القطاع السياحي حيث يمكن أن تؤدي الى تغيير وضع منحني العرض السياحي .

ثالثا : مكونات العرض السياحي

يتكون العرض السياحي (الموارد السياحية) من عنصرين أساسيين إلا وهما :
العناصر الطبيعية والعناصر البشرية .

(١) العناصر الطبيعية

تشتمل العناصر الطبيعية على كل من المناخ والتضاريس بأنواعها المختلفة أى الجبال والسهول والبحيرات والأنهار والشواطىء والشلالات ومناطق البراكين والكهوف باختلاف أنواعها .

كذلك تشتمل العناصر الطبيعية على الغابات والأشجار والصحارى والطيور المختلفة والعيون والآبار والحدائق وغيرها من الأماكن الأخرى .

(٢) العناصر البشرية

تشتمل العناصر البشرية على العديد من العناصر المختلفة التى من صنع الانسان نذكر منها :-

أ - الآثار التاريخية والمعالم الثقافية مثل المعارض الفنية المختلفة والمتاحف المتنوعة والعروض التذكارية وصناعة التذكارات والسلع السياحية .

ب- البنية الأساسية وتشمل المياه والكهرباء والطرق والاتصالات بجميع أنواعها . والحاجات الأساسية للحياة المدنية مثل المستشفيات والصيدليات والبنوك والأجهزة الحكومية وأجهزة الأمن الى غير ذلك من المتطلبات الأخرى .

ج - وسائل الإقامة المختلفة للسائحين وتشمل الفنادق والبنسيونات والموتيلات والشقق المفروشة والقرى السياحية وبيوت الشباب والمخيمات والبواخر النيلية والبحرية وكذلك المطاعم والكافيتريات وما الى ذلك من الوسائل المختلفة .

د- المنشآت السياحية الأخرى مثل شركات السياحة ومكاتب تأجير السيارات ومكاتب الاعلام السياحى والمنشآت الترفيهية والرياضية وتجهيزات الرياضات المائية والبرية والنوادر الاجتماعية .

هـ - وسائل الانتقالات المختلفة مثل النقل الجوى والبحرى والنهرى والبرى وكذلك وسائل النقل الجبلية مثل التلفريك .

و - الموانىء والمطارات ومحطات السكك الحديدية .

ز - العادات والتقاليد المختلفة للشعوب وطرق معيشتهم مثل عادات وتقاليد البدو والشعوب الأفريقية والآسيوية وغيرها من الشعوب الأخرى وكذلك المناسبات والأحداث التقليدية والاحتفالات الدينية والقومية المختلفة .

رابعاً : أهمية العرض السياحي (الموارد السياحية)

من الصعب تصور وجود نشاط سياحي دون موارد سياحية طبيعية أو حضارية . ففي عدم وجود هذه الموارد السياحية لن يكون هناك مجالاً لإقامة المنشآت السياحية المختلفة ولا توفر خدمات النقل السياحي المتعددة . وذلك لأن عناصر الجذب السياحي لبلد ما أو منطقة معينة ليست مجرد توفر تسهيلات الإقامة ولا انخفاض أسعار الخدمات السياحية ، وإنما هي في المقام الأول تعتمد على توفر العديد من عناصر الجذب السياحية سواء أكانت طبيعية أو بشرية كما سبق وأن ذكرنا . لذلك فإن الموارد السياحية المختلفة تعد من أهم عناصر الجذب السياحي والتي تكملها بقية التسهيلات السياحية الأخرى .

لذلك فإن الدول السياحية يجب عليها أن تعرف جيداً مقوماتها السياحية الطبيعية والأثرية والتاريخية والثقافية والحضارية والاجتماعية والبيئية وأن تعمل على تصنيف وتقييم هذه المعوقات وفقاً لمعايير موضوعية كمية وكيفية .

والجدير بالذكر أن هذا التصنيف والتقييم الشامل يعتبر مرحلة تحضيرية أساسية لعملية التنمية السياحية في الدولة ، وهذا التقييم لا يعنى مجرد سرد للموارد وإنما يجب أن يتم طبقاً للأسلوب العلمي السليم للتصنيف وأن يخضع لمعايير موضوعية توضع مسبقاً بحيث يقوم عليها الاختيار والترتيب والتقييم . وهذا العمل بدون شك يتطلب خبرة علمية إذ أنه يجب أن يكون من ضمن هذه المعايير اختيار المورد السياحي في ضوء الموارد الأخرى المنافسة مع الأخذ في الاعتبار اتجاهات الطلب السياحي وخصائصه وحاجات وأذواق وتوقعات السائحين .

لذلك فإن معايير هذا التقييم تنقسم إلى قسمين :-

- ١- تقييم خصائص المورد السياحي طبقاً لنظام تصنيف دولي للموارد السياحية مثل موارد فريدة لا تقارن (العجائب السبع) وموارد ابداع وموارد جذب .. الخ .
- ٢- تحديد مدى استعداد الدولة السياحية لتطوير إمكاناتها السياحية اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً .

والجدير بالذكر أن هذه المعايير لا تتوقف فقط على الظروف الطبيعية والبيئية التي يقع في إطارها المورد السياحي ، وإنما يجب أن تتضمن أيضا الأهمية القائمة للمورد السياحي في علاقته بالمكان والزمان المطلوبين لإمكان استغلاله (٧) .

خامسا : الأبعاد الفنية للعرض السياحي

لقد اهتمت كل من النظرية الكينزية وطرق التسويق اهتماما كبيرا بالطلب السياحي والذي وصفته بأنه "محرك النمو" . وهذا يرجع الى حد كبير لفنون الدعاية والتسويق في القطاع السياحي . ففي بعض الأحيان نجد أن "الصورة السياحية" تكون أكبر من المنتج السياحي نفسه .

وطبقا لبعض الاقتصاديين فإن العرض هو الذي يخلق الطلب (٨) . كذلك أعطت بعض النظريات الاقتصادية الحديثة للشركات والمؤسسات دورها القيادي في النظام الاقتصادي . فطبقا لهذه النظريات فإن الشركات والمؤسسات عند انتاجها منتج جديد فإنها تضيف دخول جديدة ومن ثم فإنها تزيد من القوة الشرائية والطلب لبعض الخدمات . وبذلك يمكن القول أن العرض هو العامل الديناميكي والخالق الحقيقي للثروة . والإسهام الحقيقي لهذه النظرية هو اعادة التوازن بين العرض والطلب .

وبذلك نكون قد انتهينا من دراسة الفصل الأول وتنتقل الآن لدراسة الفصل الثاني ،

الفصل الثاني

أهمية التنمية السياحية

في البداية اهتم علماء الاقتصاد بدراسة وتحليل الآثار الاقتصادية الإيجابية للتنمية السياحية ، إلا أنهم بعد ذلك ونظرا للآثار المتعددة للنشاط السياحي بدأوا في الاهتمام بدراسة وتحليل كل من الآثار الإيجابية والسلبية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للنشاط السياحي ، وذلك نظرا لأن الآثار المختلفة - أى أن كانت نوعها - للنشاط السياحي لا تقتصر فقط على المنطقة السياحية التي يقام فيها المشروع السياحي ، وإنما تمتد إلى العديد من المناطق الأخرى داخل الدولة .

وسوف نقوم في هذا المبحث بدراسة كل من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية السياحية وذلك من خلال ثلاث مباحث .

المبحث الأول

الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية

يعد القطاع السياحي اليوم من القطاعات الانتاجية الهامة لكثير من الدول المتقدمة والنامية وذلك نظرا للأهمية الاقتصادية لهذا القطاع وارتباطه المباشر وغير مباشر بالعديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى في الدولة .

والأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية تتمثل في العديد من النقاط الهامة نذكر منها :

١- يعتبر القطاع السياحي مصدرا هاما من مصادر الدخل (بالعملات الحرة) نتيجة بيع الخدمات والسلع السياحية المتعلقة به .

٢- يتوزع الدخل السياحي بشكل مباشر وغير مباشر على العديد من الأنشطة الاقتصادية المختلفة المرتبطة بالقطاع السياحي نتيجة للتشابكات القطاعية بينه وبين هذه القطاعات مثل قطاع الصناعة والزراعة والاسكان والنقل والمواصلات والاتصالات والبنوك وغيرها من القطاعات الأخرى .

٣- يعتبر السوق السياحي سوقا متجددا وقابلا للتوسع نتيجة لتحسن مستوى المعيشة وزيادة الدخل في كثير من الدول المختلفة سواء النامية أو المتقدمة .

٤- لا يتطلب النشاط السياحي استثمارات مالية مرتفعة مثل بعض الأنشطة الاستثمارية الأخرى وخاصة النشاط الصناعي والتكنولوجي .

٥- رغم أن المنتج السياحي يعد نشاطا تصديريا هاما إلا أنه لا يتطلب تحرك أو شحن مكاني مثل المنتجات التصديرية الأخرى - وإنما يأتي المستهلك الخارجي اليه للتمتع به . هذا بالإضافة إلى أن المنتج السياحي المباع يعتمد على خدمات وثروات غير مادية لا تحقق أي عائد مادي إلا عن طريق النشاط السياحي مثل المعالم الأثرية التاريخية والدينية والمناخ المعتدل وجمال الطبيعة وغيرها من المعالم الأخرى .

٦- يتميز النشاط السياحي بأنه نشاط كثيف العمل حيث يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل المباشرة وغير مباشرة في العديد من المشروعات المرتبطة بالقطاع السياحي .

٧- في ظل المتغيرات العالمية المتلاحقة والتكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية فإن النشاط السياحي يعتبر نشاطا اقتصاديا هاما بالنسبة للاقتصاد المصري وذلك لأن هذه المتغيرات والتكتلات العالمية تؤدي في كثير من الأحيان إلى الحد من الصادرات ، هذا بالإضافة إلى نقص الحصيلة المتوقعة لصادرات البترول نتيجة لتذبذب أسعاره ، وكذلك تذبذب حصيلة مدخرات العاملين في الخارج نتيجة لعودة الكثير من منهم إلى أرض الوطن نظرا لانخفاض فرص العمل المتاحة لهم في دول الخليج في الفترة الأخيرة .

لذلك فإن القطاع السياحي يعتبر اليوم - بصفته أحد البنود الأساسية للصادرات غير المنظورة - أحد الأنشطة الهامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة وذلك نظرا للدور الذي يلعبه في دعم وتوازن ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على الميزان التجاري أما بتغطية العجز فيه أو التخفيف من حدوثه . هذا فضلا عن العديد من الآثار الاقتصادية الأخرى المباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد القومي مثل الأثر على الدخل القومي والعمالة وتنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية وغيرها من الآثار الأخرى وسنقوم الآن بدراسة هذه الآثار بشيء من التفصيل.

وتتمثل الآثار الاقتصادية للتنمية السياحية في عدة نقاط نذكر منها :

أولا : الأثر على ميزان المدفوعات

تهدف الدول السياحية وخاصة الدول النامية إلى الحصول على نصيب متزايد من الطلب السياحي العالمي لتحقيق فائض في العملات الأجنبية تستعين به في تمويل احتياجاتها من النقد الأجنبي اللازم لسداد مدفوعاتها الخارجية .

ويشتمل ميزان المدفوعات كما نعلم على حساب المعاملات الجارية الذي يتكون من رصيد الميزان التجاري ورصد ميزان الخدمات وحساب التحركات الرأسمالية وحساب المعاملات من جانب واحد وحساب تحويلات الذهب .

وتعتبر بنود المعاملات الجارية في ميزان المدفوعات (العمليات المنظورة وغير المنظورة) من المتغيرات الأساسية في ميزان المدفوعات لأنها تعكس الطاقة الفعلية للاقتصاد القومي ومدى اعتماده على العالم الخارجي . أما بقية بنود الميزان والتي تشتمل على التحويلات الرأسمالية والتغيرات في صافي الأصول الأجنبية فهي تعتبر دالة في بنود العمليات الجارية .

يوضح لنا الجدول رقم (١) أثر القطاع السياحي على ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٨ حيث يتضح لنا مدى أهمية القطاع السياحي وأثره على العديد من المتغيرات الأخرى مثل المتحصلات الجارية والصادرات غير المنظورة ، والواردات وكذلك يتضح لنا من هذا الجدول مدى التذبذب وعدم الاستقرار في علاقة القطاع السياحي بهذه المتغيرات صعودا وهبوطا نتيجة العديد من الأحداث الاقتصادية والسياسة التي مرت بالبلاد والتي أثرت بالطبع على القطاع السياحي ومن ثم ظهر تأثيرها على العديد من القطاعات الأخرى .

وطبقا للجدول رقم (١) يتضح لنا الأهمية النسبية لقطاع السياحة بالنسبة للصادرات غير المنظورة (عمود رقم ٦) حيث ارتفعت هذه النسبة من ١٣,٩% في عام ١٩٩٠ إلى ٢٣,٣% في عام ١٩٩٢ ثم انخفضت إلى ١٥,٦% خلال عام ١٩٩٣ و ١٤,٤% خلال عام ١٩٩٤ ونظرا للأحداث التي مرت بها البلاد في ذلك الوقت (بعض العمليات الارهابية ضد السياح خلال عام ١٩٩٢) ، والتي أدت إلى انخفاض أعداد السائحين القادمين إلى مصر ومن ثم انخفاض الاجراءات السياحية . كذلك يوضح لنا الجدول رقم (١) أن الأهمية النسبية لقطاع السياحة بالنسبة للصادرات غير المنظورة قد ارتفعت مرة أخرى نتيجة للجهود التي بذلتها

الدولة لعودة النشاط السياحي مرة أخرى إلى وضعه الطبيعي حيث بلغت ٢٨,٥% و ٣٥,٧% خلال عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ إلا أنها عادت مرة أخرى للانخفاض خلال عام ١٩٩٨ حيث بلغت ٢٣,٣% وذلك نتيجة لأحداث الارهاب ضد السياح التي شهدتها مدينة الأقصر في سبتمبر ١٩٩٧ .

كذلك يوضح لنا الجدول رقم (١) تزايد الأهمية النسبية للقطاع السياحي بالنسبة للواردات (عمود رقم ٧) حيث نرى أن هذه النسبة قد ارتفعت من ٩,٢% فة عام ١٩٩٠ إلى ٢١,٢% في عام ١٩٩٢ ثم انخفضت هذه النسبة إلى ١٢,٤% في عام ١٩٩٣ وواصلت انخفاضها حتى وصلت إلى ١٠,٨% في عام ١٩٩٤ وذلك نتيجة لأحداث الارهاب السابق ذكرها . ثم ارتفعت هذه النسبة بعد ذلك لتصل إلى ٢٠,٦% في عام ١٩٩٦ ، إلا أنه نظرا لأحداث الارهاب التي شهدتها مدينة الأقصر في عام ١٩٩٧ انخفضت هذه النسبة إلى ١٥% في عام ١٩٩٨ .

جدول رقم (١)
أثر القطاع السياحي على ميزان المدفوعات المصري

(بالمليون جنيه)

٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	الميزان
٤٠١	٣٠١	٢٠١	الواردات	الصادرات غير المنظورة	المحصلات الجارية	الايادات السياحية	السنة
٩,٢	١٣,٩	٩,٥	٣١٣٩٢	٢٠٩٢١,٣	٣٠٣٦٠,٢	٢٩١٤,٥	١٩٩٠
١٣,٢	١٣,٧	١٠,١	٣٢٩٧١,٢	٣١٧٣٦,٤	٤٣٢٧٩	٤٣٧٣,٥	١٩٩١
٢١,٢	٢٣,٣	١٧,٢	٣٥٦٦٢,٤	٣٢٤٩٨,٨	٤٣٨٢١	٧٥٧٨,١	١٩٩٢
١٢,٤	١٥,٦	١١	٣٥٨٨٠,٦	٢٨٥١١,٨	٤٠٦٥٢,٧	٤٤٧٢,٣	١٩٩٣
١٠,٨	١٤,٤	٩,٥	٤٣٤٨١,٧	٣٢٤١٨,٦	٤٩٢٣٧,٩	٤٦٩٧,٢	١٩٩٤
١٩,٢	٢٥,٦	١٧,٨	٤٦٩٣٤,٤	٣٥٣٠١,٣	٥٠٨٩٢,١	٩٠٦٨,٥	١٩٩٥
٢٠,٦	٢٨,٥	١٩,١	٥٢٨٣٠,٥	٣٨١٥٨,٤	٥٦٣٠٢,٤	١٠٧٥٩,٨	١٩٩٦
٢٢	٣٥,٧	٢٣,٩	٥٧٣٥٥,٩	٣٥٤٨٥,٤	٥٢٨٩١,١	١٢٦٧٢,٥	١٩٩٧
١٥,١	٢٣,٣	١٦,٦	٥٧٦٤١,٣	٣٧٤١٩,٤	٥٢٥١٨,٢	٨٧١٩,٧	١٩٩٨

المصدر :

(١) الايرادات السياحية

- Egypt Tourism In Figures Ministry of Tourism . 1989, 1990 & 1990/1991 & 1991/1992 & 1993 & 1994/1995 & 1995/1996 & 1998 .

(٢) الصادرات غير المنظورة ، التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ، اعداد مختلفة .

(٣) الواردات ، التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ، اعداد مختلفة .

ومما سبق يتضح لنا الأهمية النسبية للقطاع السياحي المصرى بالنسبة لكل من المتحصلات الجارية والصادرات غير المنظورة والواردات .

والجدير بالذكر أن العمليات الجارية مع العالم الخارجى تنتهى غالبا في حالة البلاد النامية بعجز ملموس ، لذلك فإن بقية البنود الأخرى في الميزان يكون عليها دورا كبيرا في تمويل هذا العجز ومن ثم فإن الدخل السياحي له دورا فعالا وتأثيرا مباشرا على الميزان التجارى . ويتحدد هذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان ونسبتها الى القيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها الى القيمة الصافية للميزان التجاري سواء أكانت سلبية وإيجابية وكلما كان الأثر الإيجابي للميزان السياحي كبيرا كلما ساعد ذلك على تخفيف العجز في الميزان التجارى ومن ثم زيادة التنمية الاقتصادية داخل الدولة .

وبذلك يمكن القول أن تطور ونمو القطاع السياحي يؤدي إلى زيادة الإيرادات السياحية من النقد الأجنبي ومن ثم يساعد على سد العجز في ميزان المدفوعات .

ثانيا : الأثر على العمالة

تلعب التنمية السياحية دورا إيجابيا مباشرا في زيادة فرص العمل أمام مختلف التخصصات في الدول السياحية وخاصة في الدول النامية التي تعاني من البطالة وقلة فرص العمل ويرجع ذلك إلى أن القطاع السياحي كما سبق وأن ذكرنا يعتبر قطاعا مركبا ومتشابكا مع العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى .

والجدير بالذكر أن تأثير التنمية السياحية على العمالة يختلف من دولة إلى أخرى وذلك نظرا لاختلاف مفهوم العمل الناتج من النشاط السياحي في هذه الدول من ناحية وللأهمية المعطاة للقطاع السياحي في الدخل القومي وأولويتها في قائمة القطاعات الإنتاجية التي يتم الاستثمار فيها من ناحية أخرى .

يمكن تصنيف فرص العمل الناتجة عن النشاط السياحي إلى ثلاث أنواع :

١- العمالة المباشرة : وتشمل فرص العمل المباشرة في المنشآت الفندقية والسياحية المختلفة والتي تقدم خدماتها مباشرة للسياح مثل الفنادق ووكالات السفر وشركات النقل السياحي والمطاعم ومحلات بيع الهدايا .

٢- العمالة غير المباشرة : وهي العمالة الناتجة من النفقات التي ينفقها السياح مثل العمالة في الشركات التي تنتج خدمات للمؤسسات السياحية .

٣- العمالة التابعة : وعى العمالة الناتجة عن الاستثمار في القطاع السياحي مثل العمالة في الزراعة والصناعة والانشاءات والأنشطة الأخرى التي تخدم القطاع السياحي .

والجدير بالذكر أن يصعب تقييم كل الآثار المتعلقة بالعمل في القطاع السياحي وذلك نظرا لتعدد الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع كما سبق وأن ذكرنا . وإذا كانت الآثار السياحية على العمل تختلف من دولة إلى أخرى فإننا يجب عند دراستنا لهذه الآثار على العمالة أن نأخذ في اعتبارنا ليس فقط الكم وإنما أيضا كيف أى كفاءة العمل وليس فقط كميته .

وعادة ما نجد له نسبة العمالة في القطاع السياحي في الدول المتقدمة تكون أقل من نسبتها في الدول النامية ، إذ أن هذه النسبة لا تتعدى ٥% في كثير من البلاد المتقدمة في حين أنها قد تصل إلى حوالى ٥٠% في بعض البلاد السياحية النامية مثل جزر الكاريبي ، لذلك فإن مقارنة إمكانية خلق فرص عمل جديدة للقطاع السياحي ببعض القطاعات الاقتصادية الأخرى يكون عادة لصالح القطاع السياحي وخاصة في الدول النامية .

وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن كل غرفة فندقية نخلق ما بين ١,٧ إلى ٢ فرصة عمل مباشرة بالإضافة إلى فرصة عمل غير مباشرة في القطاعات الأخرى المرتبطة بالقطاع السياحي . وهذا يعنى أن النشاط السياحي الفندقى يخلق ما بين ٢,٧ إلى ٣ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة لكل غرفة فندقية (٩) .

وطبقا لما سبق فإنه إذا كان من المستهدف زيادة الطاقة الفندقية المصرية بحوالى ١٠ آلاف غرفة كل عام فإن هذا يعنى اضافة ٣٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة كل عام.

كذلك يمكن القول أنه يوجد علاقة طردية بين نمو القطاع السياحي وزيادة فرص العمل المتاحة ليس فقط في القطاع الفندقى وإنما في العديد من المجالات والقطاعات والأنشطة المرتبطة بالنشاط السياحي . فنجد النشاط السياحي يعنى زيادة طاقة النقل السياحي ومن ثم

فتمو زيادة حركة النقل الداخلية مثل السيارات السياحية والقطارات والطيران الداخلى وكذلك زيادة حركة النقل البحري والنقل الجوى (الطيران الخارجى) وهذا يعنى زيادة أسطول النقل الجوى وكذلك زيادة عدد شركات الطيران لنقل السائحين ومن ثم زيادة عدد العاملين في هذه الشركات .

وإذا نظرنا إلى عدد العاملين في القطاع السياحى المصرى خلال السنوات القليلة الماضية فسنجد أن هذا العدد لا يعبر اطلاقا عن نمو وتطور النشاط السياحى إذ أن هذا العدد لم يتجاوز ١٤٥ ألف عامل خلال الفترة من عام ١٩٩٦ حتى عام ١٩٩٨ ، ولا يمثل أكثر من ٠,٩% من اجمالى عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى في الدولة (١٠) وفى اعتقادنا أن انخفاض عدد العاملين في القطاع السياحى المصرى ومن ثم انخفاض نسبتهم إلى اجمالى العاملين في الدولة يرجع إلى أن هذه البيانات المنشورة لا تمثل اجمالى عدد العاملين بالقطاع السياحى المصرى وانما تقتصر فقط ، في الحسابات القومية . على العاملين في الفنادق والمطاعم .

ورغم عدم توفر البيانات الكافية عن العمالة في القطاع الخاص السياحى فإننا وطبقا لما سبق ذكره من أن كل غرفة فندقية تخلق ما بين ٢ إلى ٣ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة ، يمكن أن نضع تصورا مبدئيا عن هذا العدد وذلك من البيانات المتاحة من عدد الغرف الفندقية في القطاع السياحى وحيث أن عدد هذه الغرف (الفنادق والقوى السياحية والفنادق العائمة) قد بلغ حوالى ٨٢,٩٢٥ ألف غرفة خلال عام ١٩٩٨ (١١) فإن هذا يعنى أن عدد العمالة المباشرة في القطاع السياحى يبلغ حوالى ١٦٥,٨٥٠ ألف عامل ، هذا بالإضافة إلى ٨٢,٩٢٥ ألف عامل عمالة غير مباشرة . وهذا يعنى أن اجمالى عدد العاملين في القطاع السياحى تقدر بحوالى ٢٤٨,٧٧٥ ألف عامل وهو ما يمثل حوالى ١,٥% من اجمالى عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدولة . وهذه النسبة وان كان تعدد ضعيفة بالمقارنة بالعديد من الدول السياحية الأخرى إلا أنها تعد أفضل من النسبة المنشورة والتي سبق وأن أشرنا إليها والتي تبلغ حوالى ٠,٩% فقط .

وإذا نظرنا إلى العمالة السياحية في بعض الدول السياحية - النامية - الأخرى فسنجد أنها تختلف من دولة إلى أخرى طبقا للمناطق السياحية المختلفة . ففي جاميكا وبورتو ريكو تمثل العمالة السياحية حوالى ٥% من اجمالى العمالة في الدولة . وتتراوح هذه النسبة من ٥ إلى ١٠% في قبرص و ٣,٥% في مالطة و ٥% في فيدجى و ٣% في تاهيتى (١٢) .

وبعد يمكن القول أن تطور ونمو القطاع السياحي المصرى ومن ثم زيادة فرص العمل المتاحة التى سيوفرها يتطلب بالضرورة وضع الأسس والخطط المناسبة لتدريب وتعليم هذه العمالة الجديدة على مختلف الوظائف النوعية داخل القطاع السياحي وخارجه . كذلك يتطلب الأمر انشاء المزيد من المعاهد والكليات العالمية الخاصة بالتعليم والتدريب السياحي حتى يتوفر لدينا الكوادر العلمية المتخصصة والقادرة على نمو وتطوير هذا القطاع .

كذلك ونظرا للتطور التكنولوجى السريع في مختلف المجالات والأنشطة السياحية وغير السياحية وما تترتب على ذلك من تطور النظم الاليكترونية والبرمجة ونظم الحاسبات ومن ثم تطور نظم المعلومات ، فانه ينبغي العمل على دراسة هذه النظم الحديثة واطلاع العاملين في الحقل السياحي عليها أولا بأول حتى تتمكن تطوير ونمو وازدهار القطاع السياحي .

ومما يسترعى الانتباه أن هذا التطور التكنولوجى لا يتعلق فقط بالنواحى الادارية والتنظيمية فقط للقطاع السياحي وانما يمتد إلى جميع القطاعات والأنشطة المتعلقة بالقطاع السياحي مثل الاتصالات والنقل والمواصلات والمطابخ والمطاعم والكافيتريات وغيرها من القطاعات الأخرى .

والجدير بالذكر أن الأخذ بالنظم العالمية الحديثة في مختلف قطاعات وأنشطة القطاع السياحي لا يساعد فقط على نمو وتطوير القطاع السياحي وانما يساعد ايضا على التغلب على الكثير من الصعاب والعقبات والخدمات التى قد يتعرض لها هذا القطاع .

ثالثا : الأثر على الدخل القومى

يتوقف أثر التنمية السياحية على الدخل القومى على كل من الانفاق السياحي والمضاعف السياحي .

ويمكن تعريف الانفاق السياحي بأنه التقييم الاقتصادى لمجموع السلع والخدمات المقدمة للسائحين وهذا يعنى أن كل انفاق من السائح يقابله خدمة يحصل عليها واذا كان هذا الانفاق يمثل دخلا مباشرا للأفراد الذين يعملون في القطاع السياحي فانهم يقومون بدورهم

بانفاق جزء من هذا الدخل لتلبية احتياجاتهم المختلفة فتتولد بذلك دخول أخرى لمجموعة جديدة من الأفراد وهكذا تستمر دورة الدخل والانفاق حتى يتوقف اثر الانفاق تماما .

ومما سبق يمكن القول أن نشاط القطاع السياحي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي نتيجة لزيادة الانفاق على السلع والخدمات في العديد من الأنشطة المرتبطة بالنشاط السياحي مثل وسائل الإقامة المختلفة ومختلف الخدمات الفندقية المرتبطة بها . وينتج عن هذا الانفاق سلسلة من المصروفات الأخرى مثل مختلف التكاليف التي يتحملها أصحاب الفنادق ، هذا فضلا عن أعمال التصميم والصيانة والتجديد . وهذا يعنى انتقال جزء من دخول المشتغلين بالصناعة الفندقية إلى عملائهم الذين يمدونهم بهذه الخدمات . ومن ناحية أخرى يؤدي نمو الحركة السياحية إلى زيادة الانفاق على شراء الهدايا والتحف وغيرها من السلع الاستهلاكية ، هذا فضلا عن زيادة دخول المرشدين السياحيين والعاملين في قطاع النقل السياحي وغيرهم ممن تتصل مهنتهم بالنشاط السياحي .

والجدير بالذكر أن زيادة الانفاق في شتى المجالات المرتبطة بالقطاع السياحي وما يترتب عليها من زيادة الدخول للعديد من الافراد يؤدي الى ارتفاع معدل الانفاق على السلع والخدمات المختلفة في الدولة وهذا يساعد بدوره على تنشيط العديد من الصناعات المرتبطة بالقطاع السياحي بطريق مباشر أو غير مباشر .

كذلك فإن نمو النشاط السياحي يؤدي الى زيادة إيرادات الخزنة العامة للدولة من رسوم التأشيرات والضرائب على الارباح التجارية والصناعية التي يحقها الممولون المشتغلون بالمهن والأعمال المتصلة بصناعة السياحة .

وبالإضافة الى أنواع الانفاق المختلفة التي يعود مصدرها المباشر الى السياح ، هناك أنواع أخرى من الانفاق تقوم بها الدولة السياحية ، مثل الانفاق على المرافق العامة المختلفة من طرق وصرف صحي ومياه وتليفونات ووسائل اتصالات وانشاء المعارض والمتاحف والفنادق والقرى السياحية وغيرها من الأنشطة السياحية الأخرى . ومما لا شك فيه أن هذا الانفاق يؤدي الى زيادة النشاط الاقتصادي في الدولة مما يترتب عليه زيادة دخول العديد من الأفراد والهيئات ومن ثم يؤدي الى ارتفاع مستوى المعيشة والحد من ظاهرة البطالة .

وينظر الى أثر الانفاق السياحي على الدخل القومي على أنه مجموع الدخول التي تولدت خلال دورات الانفاق السياحي وهو ما يطلق عليه أثر المضاعف السياحي .

وتعتمد آلية المضاعف السياحي مثلها مثل مضاعف الدخل على وجود طاقات انتاجية معطلة جزئيا أو كليا في الدولة وقابلة للاستجابة للتغيرات في الأنشطة المختلفة . أما قيمة المضاعف السياحي فتعتمد على طبيعة العلاقة ودرجة الترابط بين قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى في الدولة . وتزداد قيمة المضاعف السياحي كلما زادت درجة الترابط بين القطاع السياحي والقطاعات الاقتصادية الأخرى في الدولة . والعكس صحيح فكلما انخفضت درجة هذا الترابط كلما أدى ذلك الى وجود العديد من المشتريات من خارج الدولة ومن ثم يزداد حجم الاستيراد ويقل بذلك أثر القطاع السياحي على الاقتصاد القومي .

ومما سبق يمكن القول أن قيمة المضاعف السياحي تختلف من دولة الى اخرى طبقا لدرجة الترابط بين القطاع السياحي والقطاعات الاقتصادية الأخرى داخل الدولة .

ويتم عادة استخراج المضاعف السياحي من نماذج المدخلات والمخرجات . وذلك لان هذه النماذج تمثل تدفق الأنشطة الاقتصادية بين القطاعات المختلفة في الدولة . وباستخدام هذه النماذج نستطيع تتبع تدفقات الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بأى تغييرات في الانفاق سواء الى الامام (الانفاق الذي يولد الدخل الذي يؤدي الى مزيد من الانفاق) أو الى الخلف (مثل مشتريات السائحين من الوجبات الغذائية وهذا يدفع المطاعم الى شراء المزيد من المدخلات الغذائية مثل الفاكهة والخضروات ... الخ) .

وتنقسم آثار المضاعف السياحي الى :-

(١) الآثار المباشرة :

وتتمثل هذه الآثار في المبيعات والدخل والأعمال التي تعتمد على انفاق السائحين . وطبقا لذلك فإن زيادة عدد الليالي السياحية للسائحين في الفنادق تؤدي مباشرة الى زيادة المبيعات في قطاع الفنادق .

(٢) الآثار غير المباشرة :

وهي الآثار التي تنتج عن التغيرات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي في الصناعات المرتبطة بالقطاع السياحي ارتباطا خلفيا . ومثال ذلك التغيرات التي قد تحدث في المبيعات أو

الوظائف أو الدخل في صناعة ما (ولتكن احدى صناعات السلع الغذائية) نتيجة لتغير مبيعات احدى الفنادق .

(٣) الآثار التبعية :

وهي التغيرات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي نتيجة لانفاق الأفراد للدخل المكتسب بصورة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة للانفاق السياحي . ومثال ذلك فإن الافراد الذين يزودون قطاع الفنادق بخدمات معينة (مفروشات ، أثاث ... الخ) ويحصلون مقابل ذلك على دخول لهم فإنهم ينفقون هذه الدخول للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجونها مثل الغذاء والكساء والنقل ... الخ .

وعلى ذلك يمكن حساب الآثار الاجمالية للنشاط السياحي طبقا للمضاعف السياحي

كالتالي :-

آثار المضاعف السياحي = الآثار المباشرة + الآثار غير المباشرة + الآثار التبعية

$$K = \frac{1}{1 - \frac{C}{R}}$$

ويمكن تقدير المضاعف السياحي طبقا للمعادلة التالية (٣٥) :-

حيث أن :-

$$K = \text{المضاعف}$$

$$C = \text{الزيادة في الاستهلاك}$$

$$R = \text{الزيادة في الدخل}$$

$$\frac{C}{R} = \text{الزيادة الحدية للاستهلاك أو الميل الهامشي للاستهلاك}$$

وعلى ذلك إذا كانت الزيادة الحدية للاستهلاك :

$$K = \frac{1}{1 - \frac{C}{R}} = \frac{1}{1 - \frac{2}{2}} = 2$$

والجدير بالذكر أنه يمكن تطبيق أربع أنواع للمضاعف في القطاع السياحي وهي :-

أ - مضاعف المبيعات

والذي يستخدم لقياس زيادة اجمالي المبيعات المباشرة وغير مباشرة والتابعة الناتجة

عن الانفاق السياحي الاضافي .

ب- مضاعف الإنتاج

والذى يستخدم لقياس الزيادة فى الإنتاج ويأخذ فى اعتباره التغييرات التى تحدث فى المخزون فى المطاعم والفنادق والمحلات الأخرى نتيجة لزيادة نشاط البيع .

ج - مضاعف الإيرادات

وهو المضاعف الذى يستخدم لقياس الإيرادات الناتجة عن الانفاق السياحى الاضافى .

د- مضاعف العمل

وهو المضاعف الذى يستخدم لقياس الوظائف الجديدة فى الاقتصاد القومى والناجمة عن النشاط السياحى ، ويمكن التعبير عن مضاعف العمل السياحى بأحدة طريقتين :-

• أما فى صورة نسبة العمالة المباشرة الجديدة (التي تم انشائها) والتي تعبر عن الوظائف المباشرة والثانوية التي تم الحصول عليها نتيجة لكل إضافة جديدة للانفاق السياحى .

• أو فى صورة اجمالى الوظائف التي ساعد القطاع السياحى على انشائها لكل وحدة من الانفاق السياحى .

والجدير بالذكر أن المضاعف السياحى فى الدول النامية يتراوح ما بين ١,٥ الى ٢,٥% وتتوقف درجة قوة هذا المضاعف من دولة الى أخرى كما سبق وأن ذكرنا على درجة تقدم ونمو الدولة السياحية . فكلما كان النشاط الاقتصادى داخل الدولة يتمتع بالنمو والإزدهار كلما أدى ذلك الى زيادة قيمة المضاعف نتيجة لزيادة الاعتماد على وحدات النشاط الاقتصادى المحلية والحد من الاستيراد من الخارج والعكس صحيح فكلما زاد الاعتماد على الخارج للاستيراد كلما أدى ذلك الى انخفاض المضاعف السياحى .

ونظرا لتقدم وإزدهار العديد من القطاعات المرتبطة بالقطاع السياحى المصرى مثل القطاع الصناعى والزراعى والصناعات الغذائية والآثاث والنقل والمواصلات والاتصالات وغيرها من القطاعات الأخرى فإننا يمكن تقدير المضاعف السياحى بحوالى ٢% وهو قريب من المضاعف السياحى فى تركيا والذى يقدر بحوالى ١,٩٨% .

وطبقا لهذا التقدير للمضاعف السياحي في مصر (٢%) يمكن تقدير أثر هذا المضاعف على الإيرادات السياحية ونسبتها الى الناتج القومي الاجمالي ، والجدول رقم (٢) يوضح لنا ذلك :-

جدول رقم (٢)

أثر المضاعف السياحي على الإيرادات السياحية ونسبتها إلى الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٨

بالمليون جنيه

البيان	١	٢	٣	٤	٥
السنة	الإيرادات السياحية	الناتج القومي الإجمالي	نسبة الإيرادات السياحية إلى الناتج القومي الإجمالي	تزايد في الإيرادات السياحية نتيجة للمضاعف السياحي (٢)	نسبة الإيرادات السياحية إلى الناتج القومي الإجمالي بعد إضافة المضاعف السياحي
			% ٢:١		% ٢:٤
١٩٩٠	٢٩١٤,٥	٥٠١٧٦,٦	٥,٨	٥٨٢٩	١١,٦
١٩٩١	٤٣٧٣,٥	١٣١٠,٥٧	٣,٣	٨٧٤٧	٦,٦
١٩٩٢	٧٥٧٨,١	١٣٤٣٣٥	٥,٦	١٥١٥٦,٢	١١,٢
١٩٩٣	٤٤٧٢,٣	١٣٩٦٢٢	٣,٢	٨٩٤٤,٦	٦,٤
١٩٩٤	٤٦٩٧,٣	١٤٦١٤٩	٣,٢	٩٣٩٤,٦	٦,٤
١٩٩٥	٩٠٦٨,٥	١٥٣٣٦٩	٥,٩	١٨١٣٧	١١,٨
١٩٩٦	١٠,٧٥٩,٨	٢٣٩٥٠٠	٤,٤	٢١٥١٩,٦	٨,٨
١٩٩٧	١٢٦٧٢,٥	٢٥٣٠٩٠	٥	٢٥٣٤٥	١٠
١٩٩٨	٨٧١٩,٧	٢٦٨٣٩٨	٣,٢	١٧٤٣٩,٤	٦,٤

المصدر:

(١) الإيرادات السياحية

- Egypt Tourism In Figures Ministry of Tourism . 1989, 1990 & 1990/1991 & 1991/1992 & 1993 & 1994/1995 & 1995/1996 & 1998 .

(٢) الناتج القومي الإجمالي: البنك الأعلى المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، المجلد الثاني والخمسون، ١٩٩٩.

(٣) قيمة المضاعف الذي تم استخدامه هو ٢%.

يوضح لنا الجدول رقم (٢) دور المضاعف السياحي في زيادة الإيرادات السياحية في مصر ومن ثم زيادة نسبة هذه الإيرادات الى الناتج القومي الاجمالي . وطبقا لهذا الجدول فإن نسبة الإيرادات السياحية قبل اضافة المضاعف السياحي كانت تتراوح ما بين ٣ و ٥,٨% ، أما بعد اضافة المضاعف فإن هذه النسبة ارتفعت واصبحت تتراوح ما بين ٦ و ١١,٨% .

وبذلك يمكن القول ان المضاعف السياحي يؤدي الى زيادة الإيرادات السياحية ، وكما زاد هذا المضاعف كلما زادت هذه الإيرادات وهذا يعنى انه لا بد من العمل على زيادة هذا المضاعف وذلك بالحد من التسربات في القطاع السياحي نتيجة للاستيراد من الخارج ، وهذا يتطلب بالطبع العمل على إزدهار وتقدم ونمو القطاع السياحي .

رابعاً : الأثر على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية واعادة توزيع الدخل

يلعب القطاع السياحي دورا هاما وفعالا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة بها يوفره من استثمارات ودخول واطاحة فرص العمل وتوفير العملات الاجنبية وسد العجز في ميزان المدفوعات كذلك يساهم القطاع السياحي في التنمية الاجتماعية عن طريق اعادة توزيع الدخل القومي حيث يؤدي الاهتمام بالمناطق السياحية الى تطوير وتنمية المناطق العمرانية الجديدة الاقل حظا في التنمية ، ومما لا شك فيه ان امتداد السياحة الى هذه المناطق يؤدي الى التوازن الاقليمي داخل الدولة نتيجة لزيادة دخول العديد من المنشآت والافراد نتيجة لتولد العديد من الانشطة التي تقوم على السياحة ، ومن ثم يترتب على ذلك اعادة توزيع الدخل بين المدن السياحية الجديدة وبين المدن الرئيسية في الدولة .

ومما لا شك فيه أن تنمية النشاط السياحي يؤدي الى دفع عملية التنمية الاجتماعية ويساعد على تطوير الأماكن الريفية والصحراوية بالاضافة الى المساهمة في اعادة توزيع السكان وهجرتهم ولعل أبلغ مثال على ذلك التنمية السياحية في كل من الغردقة وشرم الشيخ .

ومن ناحية أخرى فإن تطور القطاع السياحي وما يترتب عليه من انشاء مجتمعات جديدة ، وانشاء البيئة التي تسهل الاتصال والاحتكاك بثقافات وحضارات مختلفة يؤدي الى التنمية الاجتماعية للمناطق المزدهرة سياحيا .

وللوصول الى تحقيق أهداف التنمية والتعمير فى المجالات المختلفة وخاصة فى المجال السياحى ، لابد من العمل على حماية الموارد الطبيعية وتوفير الخدمات العامة ، وكذلك دراسة أنماط السكان فى هذه المناطق وذلك لأن الفرد هو أساس التنمية وهدفها .

خامسا : الأثر على تنشيط الاستثمارات المحلية والاجنبية فى الدولة

تعتبر المشروعات السياحية من أكثر المشروعات الانتاجية جذبا لرؤوس الأموال المحلية والاجنبية وقد حدث ذلك فى العديد من البلاد الأوروبية مثل اليونان وفرنسا وإيطاليا واسبانيا والمملكة المتحدة وغيرها من البلاد الأخرى .

ويؤدى إزدهار ونمو القطاع السياحى الى زيادة الاستثمار فى العديد من المشروعات الاقتصادية المختلفة وهذا يؤدى بالطبع الى زيادة فرص العمل وزيادة الدخل وفتح مجالات متعددة للاستثمار مثل الفنادق والمطاعم والقرى السياحية ووكالات السفر وشركات السياحة ووسائل النقل المختلفة وغيرها من المشروعات الأخرى .

والجدير بالذكر أن الدولة إيماننا منها بأهمية القطاع السياحى ودوره فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدأت فى اعطاء المزيد من الاهتمام للقطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار فى النشاط السياحى وذلك لجذب المزيد من السياح ولتنمية وتطوير العديد من المناطق السياحية الهامة فى مصر .

لذلك اتجهت الدولة الى خصخصة العديد من الفنادق والشركات السياحية وتسهيل العديد من الاجراءات أمام المستثمرين المصريين والاجانب لزيادة استثماراتهم فى النشاط السياحى .

كذلك أعطت الدولة دورا متزايدا للقطاع الخاص السياحى فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الأخيرة ١٩٩٧/١٩٩٨ - ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، حيث نجد أن استثمارات القطاع السياحى فى هذه الخطة قد بلغت ٣١,٩ مليار جنيه ، وهذه الاستثمارات تمثل ٨% من اجمالى الاستثمارات الاقتصادية المختلفة ، وقد كان نصيب القطاع العام السياحى من هذه الاستثمارات ٨٦٩,٦ مليون جنيه فقط أى بنسبة ٢,٥% من اجمالى الاستثمارات السياحية ، فى حين كان نصيب القطاع الخاص السياحى من هذه الاستثمارات حوالى ٣١,١ مليار جنيه أى بنسبة ٩٧,٥% من اجمالى الاستثمارات السياحية (١٣) .

وبذلك نرى أن الدولة تعمل على تشجيع الاستثمار الخاص فى القطاع السياحى إيماناً
بأهمية دوره فى النهوض بالنشاط السياحى والعمل على جذب المزيد من الحركة
السياحية الدولية الى مصر .

المبحث الثاني

الأهمية الاجتماعية والثقافية للتنمية السياحية

فى البداية إهتم علماء الاقتصاد بدراسة الآثار الاقتصادية للتنمية السياحية دون الاهتمام بالآثار الاجتماعية والثقافية إلا أنهم أدركوا بعد ذلك مدى أهمية البعد الاجتماعى للنشاط السياحى خاصة بعد ظهور العديد من المشاكل الاجتماعية الناتجة عن هذا النشاط وخاصة فى البلاد النامية . لذلك إهتم علماء الاجتماع والثقافة وعلم النفس بدراسة كل من الآثار الاجتماعية والنفسية والثقافية الايجابية والسلبية التى تتولد من النشاط السياحى .

والجدير بالذكر أن الآثار الاجتماعية للتنمية السياحية قد نشأت نتيجة لتباين واختلاف الثقافات والعادات والتقاليد وطرق الحياة ومستوى المعيشة والاهتمامات الخاصة لكل من السائح والمضيف . هذا بالإضافة الى أن هذه الآثار الاجتماعية قد تنشأ أيضا نتيجة للتطور التكنولوجى والاقتصادى الذى يصاحب النمو السياحى فى بعض المناطق وما يتبعه من تغيير فى أذواق أنماط المعيشة السائدة فى هذه المناطق السياحية .

وتختلف الآثار الاجتماعية والثقافية للتنمية السياحية بطبيعتها ومداها وسماتها وما تشتمل عليه من نواحي إيجابية وسلبية طبقا للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل دولة على حدة .

وسنقوم الآن بدراسة الأهمية الاجتماعية والثقافية للتنمية السياحية وذلك عن طريق دراسة كل من الآثار الاجتماعية والثقافية الايجابية والسلبية للتنمية السياحية .

أولا : العوامل الأساسية التى تساعد على ظهور الآثار الاجتماعية والثقافية

أشار علماء الاجتماع الى أن الآثار الاجتماعية والثقافية للتنمية السياحية وإن كانت تختلف من دولة الى أخرى إلا أنها تنشأ نتيجة لعدة عوامل أساسية ألا وهى :-

- 1- نوع السياحة الوافدة (سياحة مجموعات - سياحة فردية ..) ومدى التقاء السائح بالمضيف.

- 2- السلوك الاجتماعى والاقتصادى للسائح فى المناطق السياحية التى يزورها .

- ٣- نمو وتطور المنطقة السياحية المزارة .
- ٤- درجة الوعي الثقافى للمنطقة السياحية .
- ٥- درجة ونوع وسائل الإقامة فى المنطقة السياحية .
- ٦- مدى كثافة الأفواج السياحية فى المنطقة المزارة .
- ٧ - الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة السياحية المزارة والعادات والتقاليد المختلفة للسكان فيها .

وبالإضافة الى ما سبق لابد أن نضع فى الاعتبار طبيعة شخصية السائح نفسه وكذلك طبيعة شخصية المضيف ودرجة اهتمامه بالنشاط السياحى .

ثانيا : الآثار الاجتماعية والثقافية الايجابية للتنمية السياحية

يمكن دراسة الآثار الاجتماعية والثقافية الايجابية للنشاط السياحى على كل من الهيكل الاجتماعى والأسرة وسلوك الأفراد والثقافة كما سيتضح لنا فيما يلى :-

١- الأثر الايجابى على الهيكل الاجتماعى

- (١) الأثر على خلق فرص عمالة جديدة والحد من البطالة .
- (٢) الأثر على زيادة فرص التدريب والتعليم أمام العديد من الفئات المختلفة .
- (٣) الأثر على زيادة مستويات الأجور والمرتبات إذ أن مستوى الأجور فى القطاع السياحى أعلى من مستوى الأجور فى العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- (٤) الأثر على تنوع وتطور الهيكل الاجتماعى للمجتمع ككل ، إذ أن نمو النشاط السياحى يودى الى اتاحة الفرصة أمام المجتمع للتعرف على الاهتمامات والثقافات الأجنبية المختلفة مما يساعد على الانفتاح على العالم الخارجى واكتساب الكثير من المهارات والقيم الموضوعية فى الحياة .
- (٥) الأثر على تنمية العديد من المناطق العمرانية الجديدة ، إذ أن التنمية السياحية فى هذه المناطق الجديدة تؤدى الى تنميتها اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا ومن ثم رفع مستوى معيشة السكان فيها .

٢- الأثر الايجابى على الأسرة

- (١) الأثر على زيادة اعادة تركيب البناء الاجتماعى للمنطقة السياحية ومن ثم الأثر المباشر على الأسرة من حيث درجة التقدم والتطور .

- (٢) الأثر على التغيير الاجتماعى داخل الأسرة و إتاحة الفرصة أمام المرأة للعمل فى النشاط السياحى أو احدى الأنشطة الأخرى المرتبطة به .
- (٣) الأثر على رفع مستوى معيشة الأسرة الاقتصادية والاجتماعى والصحة نتيجة زيادة الدخل المتولد من النشاط السياحى .
- (٤) الأثر على الاهتمام باستغلال سوقات الفراغ استغلالا سليما والعمل على الاستمتاع بالاجازات المختلفة مما يؤدى الى تجديد النشاط والاقبال على العمل بجد ونشاط .
- (٥) الأثر على استغلال العمالة الزائدة (البطالة المقنعة) فى مختلف القطاعات وخاصة القطاع الزراعى وانتقالها الى العمل فى القطاع السياحى .

٣ - الأثر الإيجابى على سلوك الأفراد

- (١) الأثر على نمو وتطور السلوك الانسانى .
- (٢) الأثر على زيادة ونمو مستوى الادراك والتفكير المنطقى السليم .
- (٣) الأثر على الثقة بالنفس والافتخار بالوطن وزيادة الوعى القومى .
- (٤) الأثر على الاقبال على التعليم والتدريب وزيادة المستوى العلمى والثقافى .
- (٥) الأثر على الاهتمام بدراسة اللغات والفنون للدول المتقدمة المختلفة لإمكانية التفاهم مع مختلف سياح العالم .
- (٦) الأثر على الاهتمام بدراسة التطورات التكنولوجية والعلمية العالمية المختلفة للوصول الى ما وصل اليه هؤلاء السياح من تقدم ورقى .
- (٧) الأثر على الاهتمام بالدراسات الاجتماعى والنفسية للسياح من مختلف دول العالم وذلك لسهولة التفاهم معهم وتقديم الخدمات المختلفة لهم على أعلى مستوى من الخدمة والنظام .
- (٨) الأثر على زيادة الوعى البيئى والحضارى الذى يؤدى الى الاهتمام بنظافة الأماكن السياحية وتحسن الظروف الصحية فى هذه الأماكن .

٤ - الأثر الإيجابى على الثقافة

- (١) الأثر على نمو الثقافات والفنون المحلية .
- (٢) الأثر على نمو العديد من الفنون الشعبية .
- (٣) الأثر على نمو العديد من الحرف والمنتجات اليدوية مثل منتجات خان الخليلى وكراسة وغيرها من الحرف والمنتجات الأخرى .

- (٤) الأثر على إزدهار الحركة الفنية من رسم ونحت وموسيقى وأدب وغيرها من الفنون الأخرى .
- (٥) الأثر على زيادة الاكتشافات الأثرية فى المناطق السياحية المختلفة .
- (٦) الأثر على الاهتمام بالمتاحف الفنية والحرص على ما فيها من كنوز أثرية .
- (٧) الأثر على الاهتمام بالمحافظة على الموارد السياحية فى الدولة سواء كانت موارد طبيعية أو تاريخية أو حضارية .
- (٨) الأثر على الاهتمام بنمية القيمة الحضارية لفن العمارة والبناء و احياء التقاليد المعمارية القديمة .
- (٩) الأثر على تجميل المناطق السياحية ونظافتها لجذب المزيد من السائحين إليها .
- (١٠) الأثر على حماية القيمة الثقافية والتاريخية والأثرية والبيئية من التدهور أو الانتشار والدمار .

ثالثا : الآثار الاجتماعية والثقافية السلبية للتنمية السياحية

كما سبق أن أوضحنا الآثار الاجتماعية والثقافية الايجابية على كل من الهيكل الاجتماعى والأسرة وسلوك الأفراد والثقافة ، سنقوم الآن بدراسة الآثار الاجتماعية والثقافية السلبية على كل من هذه العوامل .

١ - الأثر السلبى على الهيكل الاجتماعى

- (١) الأثر على بعض التغيرات الجوهرية التى قد تحدث فى تضاريس الأرض ووظائفها نتيجة لوجود النشاط السياحى فى منطقة ما . إذ أن وجود هذه النشاط السياحى قد يؤدى الى تحول جزء من هذه الأرض (سواء أكانت محمية طبيعية أو غابات أو بحار أو أنهار) من نشاطها الأصيل الى النشاط السياحى مما يلحق أضرارا بالاقتصاد القومى .
- (٢) الأثر على تحول بعض الأراضى الزراعية من الزراعة الى النشاط السياحى (اقامة مشروع سياحى - فندق - محلات سياحية..) لخدمة منطقة سياحية . فهذا التحول يمثل خسارة للاقتصاد القومى تتمثل فى قصور الموارد الزراعية للوفاء باحتياجات السكان ومن ثم الجوء الى الاستيراد من الخارج لسد هذا القصور .
- (٣) الأثر على تحول العديد من العاملين فى القطاع الزراعى الى القطاع السياحى وخاصة فى حالة وجود نشاط سياحى قريبا من المناطق الزراعية مما يمثل خسارة للنشاط الزراعى .

(٤) الأثر على وجود ظاهرة الثنائية فى الدولة نتيجة للتفاوت الكبير بين الأجور فى القطاع السياحى بالمقارنة بغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى فى الدولة . فهذه الثنائية يترتب عليها العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية مثل اختلاف مستوى المعيشة وزيادة الاستهلاك الترفى وإنخفاض الادخار .

(٥) الأثر على ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية فى بعض المناطق السياحية ارتفاعا كبيرا نتيجة لزيادة الطلب على العرض .

(٦) الأثر على حرمان بعض السكان الوطنيين من استخدام بعض الأماكن السياحية (مثل الشواطئ) نتيجة للتدفق السياحى على هذه الأماكن معظم اوقات السنة .

(٧) الأثر على ارتفاع أسعار الأراضى فى بعض المناطق السياحية ارتفاعا كبيرا يحول دون استثمار السكان الوطنيين لهذه الأراضى فى اقامة مشروعات متنوعة عليها والاتجاه الى بيع هذه الأراضى للأجانب لاستثمارها مما يعود عليهم بالنفع والاستفادة أكثر من السكان الوطنيين .

(٨) الأثر على وجود بعض الأزمات نتيجة لتطور ونمو النشاط السياحى مثل أزمة الإسكان التى قد تنشأ نتيجة لاتجاه بعض أصحاب العقارات الى بيع الشقق أو تأجيرها مفروشة للسائح بدلا من تأجيرها للسكان الوطنيين .

(٩) الأثر على التكدس السكانى فى بعض المناطق السياحية نتيجة لنمو وتطور القطاع السياحى فى هذه المناطق .

(١٠) الأثر على تفاقم مشاكل المرور والازدحام فى بعض المناطق السياحية .

(١١) الأثر على الاستعانة بالخبرات الاجنبية فى بعض الأعمال الادارية وخاصة فى الفنادق والشركات السياحية وتفضيلها على مثيلاتها من العمالة المصرية .

(١٢) الأثر على الاعتماد على بعض الأسواق الخارجية لاستيراد العديد من المنتجات والمواد الغذائية التى يفضلها السائحون مما يؤدى الى تسرب جزء كبير من العملات الحرة التى يحصل عليها القطاع السياحى .

٢- الأثر السلبى على الأسرة

(١) الأثر على التفكك والتشتت الأسرى نتيجة لبعد عائلها عنها للعمل فى النشاط السياحى .

(٢) الأثر على زيادة المشاكل الأسرية والزوجية نتيجة لتغيير الأساس الاقتصادى الذى قامت عليه الأسرة أصلا والذى أدى الى خروج المرأة (ربة الأسرة) للعمل.

(٣) الأثر على ترتيبية الأطفال وعدم اعطائهم الرعاية والاهتمام الكافي نتيجة لخروج الأم للعمل .

(٤) الأثر على احتياج بعض الأسر على انخفاض مستوى معيشتها بالمقارنة بالأسر الأخرى التي يعمل عائلها في القطاع السياحي .

(٥) الأثر في ظهور بعض الأعمال الغير مرغوب فيها مثل الوسطاء والطفيليين والمشجعين للسوق السوداء والمستغلين للسياح في مختلف المجالات .

٣ - الأثر السلبي على سلوك الأفراد

(١) الأثر على ظهور بعض المنازعات العائلية نتيجة لتعارض حياة الشباب الذين يعملون في أنشطة سياحية مع أهاليهم نتيجة لاختلاف طبيعة الحياة التي يعيشها كل من الجيل الجديد (الشباب) والجيل القديم داخل الدولة المستقبلية للسياح .

(٢) الأثر على شعور بعض الشباب بالنقص نتيجة لتعاملهم مع السائحين الذين يظهرون بمستوى اجتماعى وثقافى مرتفع عنهم .

(٣) الأثر على الشعور بالحققد عند بعض فئات المجتمع التي تتعامل مع السائحين نتيجة لتفوق السائحين عنهم فى كثير من الصفات هذا بالاضافة الى ارتفاع مستواهم الاجتماعى والحضارى والثقافى عنهم .

(٤) حدوث العديد من التغيرات الجذرية فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى نتيجة لأثر المحاكاه والذى يؤدى الى تقليد العديد من الأفراد للسائحين فى سلوكهم وعاداتهم وطريقة ملبسهم ومأكلهم ومشربهم .

(٥) الأثر على السلوك الاستهلاكى الترفى للعديد من الأفراد نتيجة لأثر المحاكاه أيضا .

(٦) الأثر على تفشى بعض العادات الغير مرغوب فيها مثل شرب الخمر والإدمان ولعب الميسر وغيرها من العادات الأخرى الغير مرغوب فيها .

(٧) الأثر على ظهور بعض الاتجاهات العدوانية والإرهابية ضد السياح نتيجة لبعض المعتقدات السلوكية والدينية الخاطئة التى يروجها بعض الحاقدين على السائحين وعلى النشاط السياحي .

(٨) الأثر على معتقدات بعض فئات المجتمع بأن السياحة ما هى إلا نوع من أنواع الاستعمار الجديد ومن ثم يتولد لديهم الشعور بعدم الرضا والاحتجاج على كل ما يتعلق بالنشاط السياحي .

(٩) الأثر على تكوين الأسرة والمحافظة على القيم المتوازنة نتيجة لجوء بعض الشباب للزواج من الأجانب (السائحات) وهذا يؤدي الى تغيير كثير من المفاهيم والعادات والتقاليد الوطنية .

٤ - الأثر السلبي على الثقافة

(١) تلف أو ضياع بعض الكنوز الأثرية نتيجة لإنتقالها خارج البلاد وعرضها فى بعض المعارض أو المتاحف الدولية .

(٢) شعور بعض المواطنين بعدم الرضا نتيجة لنقل ثقافتهم وأثارهم خارج البلاد .

(٣) تدهور بعض المحميات الطبيعية والبيئية نتيجة لإقامة بعض المنشآت السياحية فى المناطق التى توجد فيها هذه المحميات .

المبحث الثالث

الأهمية البيئية للتنمية السياحية

توجد علاقة تبادلية وثيقة بين البيئة بأقسامها المختلفة الطبيعية والاجتماعية والثقافية وبين القطاع السياحي . فالبيئة الطبيعية تمثل مصدرا هاما من مصادر الجذب السياحي بما تتضمنه من العديد من المغريات السياحية مثل المناظر الطبيعية والبحار والأنهار والآثار التاريخية المختلفة ومن ثم فهي تساعد على نمو وتطور القطاع السياحي . كذلك فإن النشاط السياحي يمثل حركة انتقال الأشخاص من مكان الى آخر من أجل التمتع بموارد البيئة الطبيعية . وهذا الارتباط الوثيق بين البيئة والسياحة يعنى تأثير كل منهما على الآخر . فالتلوث البيئي أى إن كان يؤثر بدون شك على نمو وتطور الحركة السياحية الدولية ، كما أن الاستغلال الغير رشيد للموارد السياحية يؤثر على البيئة ويعرضها للتلوث والدمار .

وسنقوم الآن بدراسة هذه العلاقة التبادلية بين كل من البيئة والقطاع السياحي وأثر كل منهما على الآخر .

أولا : بعض المشكلات البيئية وأثرها على التنمية السياحية

لقد أدى تنوع الموارد الطبيعية وتعددتها الى تنوع النشاط السياحي حيث نجد السياحة الثقافية والترفيهية والعلاجية والرياضية وسياحة الصحارى والمغامرات وتسلق الجبال وغيرها من الأنشطة السياحية الأخرى . وإذا كانت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لها دورا هاما فى التأثير على الحركة السياحية فإنه نظرا للارتباط الوثيق بين كل من البيئة والنشاط السياحي وتأثير كل منهما على الأخرى فإن الظروف البيئية لها أيضا دورا هاما فى التأثير على الحركة السياحية الدولية ، فمن غير المعقول أن يتجه السياح الى زيارة

المناطق السياحية التي يشوبها التلوث والدليل على ذلك انخفاض اعداد السائحين المتجهين الى الدول الأوروبية التي تعرضت للإشعاع نتيجة لإنفجار المفاعل النووي في تشر نوبل في عام ١٩٨٦ .

وتجدر الإشارة الى أن البيئة الطبيعية لا يقتصر دورها في توفير الموارد والمغريات السياحية الطبيعية فقط ، وإنما نتيجة للتطور العلمي والفنى والتكنولوجى فإنها أصبحت الآن تساعد أيضا على توفير كافة الخدمات التي يحتاجها النشاط السياحى .

ومما سبق يمكن القول أنه إذا كانت الموارد السياحية الطبيعية جزء لا يتجزأ من موارد البيئة الطبيعية ، وإذا كانت التطور التكنولوجى قد أدى الى تطور ونمو العديد من الموارد الطبيعية ومن ثم تطور وإزدهار القطاع السياحى ، فإن هذا التطور التكنولوجى أيضا قد أدى الى الإضرار البيئية الطبيعية مما ترتب عليه اختلال فى العلاقة بين البيئة والتنمية السياحية ومن ثم أدى الى ظهور بعض المشكلات البيئية التي يمكن أن تؤثر على نمو وتطور النشاط السياحى فى المستقبل مثل :-

١- الاستغلال الخاطيء للبيئة

ونقصد بالاستغلال الخاطيء للبيئة زيادة استهلاك بعض الموارد مثل الغابات والصييد الغائر لبعض الحيوانات النادرة وتجريد بعض التلال والجبال لغطائها النباتى .

٢- تلوث المياه

المقصود بتلوث المياه ، تلوث مياه كل من الأنهار والبحار والمحيطات .

فبالنسبة لتلوث مياه الأنهار فإن هذا التلوث يرجع الى صرف العديد من المصانع لمخلفاتها غير المعالجة فى مياه الأنهار هذا بالإضافة الى أن قصور بعض شبكات الصرف الصحى فى بعض المدن وعدم قدرتها على استيعاب هذا الصرف قد يؤدي الى التخلص من هذا الصرف فى الأنهار . هذا بالإضافة الى أن مياه العديد من المصارف الزراعية تصب فى مياه الأنهار فإذا كانت مياه هذه المصارف نظيفة فلا خوف منها ، أما إذا كانت هذه المياه تحمل مبيدات ومواد كيميائية سامة فإن ذلك يزيد من تلوث مياه الأنهار .

ومما لاشك فيه أن تلوث مياه الأنهار له آثاره الضارة على الصحة العامة لكل من الانسان والحيوان والنبات هذا بالإضافة الى انتشار العديد من الأمراض الخطيرة الناتجة عن هذا التلوث .

لذلك فإن تلوث مياه الأنهار يكون له تأثيرا ضارا على النشاط السياحي حيث أنه يكون عائقا أمام التدفق السياحي لأى منطقة بها أنهارا ملوثة لا تتوافر فيها الشروط الصحية المناسبة .

وإذا نظرنا الى الوضع بالنسبة لمصر فسنجد ان هذا الوضع لا يختلف كثيرا عما يحدث فى العديد من دول العالم .

فمصر وإن كانت تتمتع بوجود واحد من أعظم أنهار العالم ألا وهو نهر النيل ، إلا أن هذا النهر قد تعرض أيضا للعديد من مظاهر التلوث الخطيرة نتيجة للتطور التكنولوجى من ناحية ونتيجة لغياب الوعى البيئى والجهل بخطورة التلوث من ناحية أخرى .

فإذا نظرنا أولا الى أثر التطور التكنولوجى على تلوث نهر النيل فسنجد أن التطور الصناعى قد أدى الى انتشار العديد من المصانع على ضفاف نهر النيل ، إلا أن انشاء هذه المصانع كان يفتقر الى العديد من الدراسات العلمية والبيئية لطريقة تصريف مخلفات هذه المصانع ، مما أدى الى صرف العديد من هذه المصانع لمخلفاتها فى نهر النيل وهذا يؤدي بالطبع الى تلوث النهر . كذلك أدى التطور الى انشاء العديد من المدن السكنية فى مختلف المحافظات إلا أن قصور العديد من شبكات الصرف الصحى وعدم قدرتها على استيعاب الصرف أدى الى التخلص من هذا الصرف فى مياه النهر مما يزيد من حدة تلوث نهر النيل .

كذلك أدى التطور التكنولوجى الى انتاج العديد من المبيدات الزراعية السامة ولاشك أن صبب العديد من المصارف الزراعية بما تحمله من بقايا المبيدات والمواد الكيماوية السامة فى نهر النيل يؤدي الى المزيد من تلوث هذا النهر .

وإذا نظرنا الى غياب الوعى البيئى فسنجد أن استخدام مياه نهر النيل فى كثير من المدن والقرى للاستحمام ونظافة الحيوانات وإلقاء المخلفات المنزلية يؤدي الى تلوث النهر من ناحية والى اصابة العديد من المواطنين بالأمراض من ناحية أخرى .

ولا يخفى علينا أن استمرار تلوث نهر النيل وعدم العناية به والحفاظ عليه نظيفاً ، سوف يؤدي إلى الحد من التدفق السياحي إلى مصر خوفاً من التعرض للتلوث وانتشار الأمراض .

لذلك يعمل جهاز شئون البيئة مع جميع الأجهزة المختصة وكذلك وسائل الإعلام المختلفة على زيادة الوعي البيئي بين المواطنين وتوضيح أهمية المحافظة على نظافة نهر النيل وكذلك توضيح خطر تلوث هذا النهر على الصحة العامة وعلى الدولة وكذلك على النشاط السياحي .

هذا بالإضافة إلى المراقبة المستمرة من جهاز شئون البيئة للمصانع المختلفة المقامة بالقرب من النهر لمعرفة ما إذا كانت تلتقي به بمخلفاتها في النهر أم لا .

وفيما يتعلق بتلوث مياه البحار والمحيطات فإنها تتعرض أيضاً للتلوث نتيجة لإلقاء العديد من السفن لمخلفات الوقود والفضلات في مياه هذه البحار والمحيطات ، هذا بالإضافة إلى كسح الزيوت الخفيفة والثقيلة من السفن أثناء تواجدها في الموانئ المختلفة .

وتلوث مياه البحار المصرية يؤدي إلى تلوث الشواطئ المختلفة ومن ثم يؤدي إلى الحد من النشاط السياحي إلى هذه الشواطئ . فالسائحون يقصدون الشواطئ الساحلية لممارسة العديد من الأنشطة السياحية مثل السباحة والغطس والصيد والتزلج على الماء ورياضة المراكب الشراعية وغيرها من الأنشطة السياحية الرياضية الأخرى . هذا بالإضافة إلى أن تلوث مياه البحار يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى القضاء على مصادر الثروة السمكية في هذه البحار . وكذلك يؤدي تلوث مياه البحر الأحمر إلى القضاء على العديد من الأسماك النادرة والشعب المرجانية الموجودة في هذه المياه مما يهدد النشاط السياحي في هذه المناطق ومن ثم يقضي على السياحة الترفيهية والسياحية الرياضية التي تتميز بها شواطئ البحر الأحمر .

إذا كان الإنسان يستطيع العيش بدون ماء أو طعام لعدة أيام ، فإنه لا يستطيع العيش بدون هواء ولو لبضعة دقائق . لذلك فإن الهواء يعد عنصرا هاما وأساسيا لحياة الإنسان ، ومن ثم فإن الحفاظ على الهواء من التلوث يعد من أهم القضايا البيئية التي يهتم بها العلماء .

ويرجع تلوث الهواء إما الى الظواهر الطبيعية مثل العواصف أو البراكين أو الحرائق، وهذه الظواهر ليس للإنسان دخل فيها ، وإما الى بعض الظواهر غير الطبيعية والتي ترجع للإنسان نتيجة للتقدم الحضارى والتكنولوجى فى بعض القطاعات مثل القطاع الصناعى والنقل والمواصلات وتوليد الطاقة .

ويؤدى تلوث الهواء الى ظهور العديد من الأمراض مثل أمراض الجهاز التنفسى وأمراض العيون وأمراض القلب والأمراض الجلدية وغيرها من الأمراض الأخرى ، هذا بالإضافة الى العديد من الأمراض التى يمكن أن تصيب الحيوانات والنبات ومن ثم الأضرار بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

ويؤثر تلوث الهواء تأثيرا مباشرا على النشاط السياحى إذا أن هذا التلوث يمكن أن يقضى على العديد من الآثار المنتشرة فى البلاد المختلفة لذلك يجب العمل على الحد من تلوث الهواء للحفاظ على التراث الحضارى والثقافى ومن ثم زيادة الحركة السياحية الدولية .

وكذلك يؤدى تلوث الهواء الى القضاء على بعض الأنشطة السياحية رغم توفر الامكانيات السياحية لها . ولعل أكبر مثال على ذلك هو القضاء على السياحة العلاجية فى منطقة حلوان نتيجة لتلوث الهواء الناتج عن وجود العديد من مصانع الأسمت فيها .

٤ - تلوث الأراضى والمحاصيل الزراعية

يؤدى الاستخدام المتكرر للمواد الكيماوية مثل الأسمدة المعدنية والمبيدات الحشرية التى تضاف الى التربة الزراعية لتحسين الانتاج وزيادته الى الأضرار بالأراضى الزراعية ، وتلوث العديد من المحاصيل الزراعية مما يسبب أضرارا لكل من الإنسان والنبات والحيوان .

هذا بالإضافة الى تعرض التربة الزراعية للتلوث نتيجة للتخلص من مخلفات المصانع والترع والمصارف فيها . كما أن زيادة تركيز بعض المواد المشعة فى التربة يؤدي الى زيادة تركيزها فى أنسجة النباتات مما يسبب أثارا ضارة لصحة الانسان والحيوان .

وتجدر الاشارة الى أن تلوث الأراضى الزراعية له تأثير الضار على الحركة السياحية وذلك لإن هذا التلوث لا يؤثر على السكان المحليين فقط وإنما يؤثر أيضا على السائحين مما يتطلب بالضرورة الحد من استخدام هذه المبيدات والأسمدة التى تمثل ضررا على الصحة العامة وعلى النشاط السياحى .

وبعد يمكن القول أنه إذا كان للتطور التكنولوجى أثرا ايجابيا على إزدهار وتطور البيئة الطبيعية ومن ثم تطور وتنوع النشاط السياحى وما يتبع ذلك من زيادة الحركة السياحية ومن ثم زيادة الإيرادات السياحية وزيادة مساهمة التنمية السياحية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، فإن له أيضا أثرا سلبيا على البيئة حيث أدى هنا التطور التكنولوجى الى خلل كبير فى تكوين الموارد الطبيعية البيئية من خلال الاستنزاف المستمر لهذه الموارد من أجل مظاهر الحياة المختلفة ، كما أنه أدى ايضا الى انتشار التلوث بأنواعه المتعددة كما سبق وأن ذكرنا مما أدى الى ظهور العديد من المشاكل البيئية التى واجهت القطاع السياحى كما رأينا .

ثانيا : أثر التنمية السياحية على البيئة

نظرا لتشابك القطاع السياحى مع العديد من الأنشطة الاقتصادية فى الدولة ، وارتباطه الوثيق بالبيئة الطبيعية وتأثير كل منهما على الآخر ، فإن النشاط السياحى يمكن أن يتفق مع البيئة ومن ثم يخفف من حدة التلوث الموجود فيها ، كما أنه يمكن أن يتعارض مع البيئة وبالتالي يزيد من حدة هذا التلوث وهذا ما سنحاول دراسته الآن .

١ - الأثر على القطاع الزراعى

نظرا للعلاقة الوثيقة بين كل من القطاع السياحى والقطاع الزراعى فإن القطاع السياحى يمكن أن يكون له أثرا ايجابيا وآخر سلبيا على القطاع الزراعى .

فإذا نظرنا أولا الى الأثر الايجابى للقطاع السياحى على القطاع الزراعى فسنجد اننا يمكن ملاحظة هذا الأثر عن طريق تنمية وتطوير القطاع الزراعى لكى يستطيع تلبية

احتياجات القطاع السياحي من المحاصيل الزراعية ، وكذلك الصناعات الغذائية المختلفة . ويكون ذلك عن طريق محاولة الاقلال من التلوث الذى يتعرض له القطاع الزراعى ، وكذلك معالجة أى إشعاع أو تلوث قد تتعرض له البيئة الزراعية حتى تظل بيئة صالحة ونظيفة دائما وحتى لا تكون عائقا أمام النشاط السياحي .

أما الأثر السلبي للقطاع السياحي على القطاع الزراعى فيمكن ملاحظته نتيجة لتطور ونمو القطاع السياحي . فهذا التطور والنمو قد يؤدي فى بعض الأحيان الى تعدى القطاع السياحي على بعض الأراضى الزراعية بهدف اقامة بعض المشروعات السياحية مما يؤدي الى الاقلال من المساحة الزراعية ومن ثم الاقلال من الانتاج الزراعى وهذا يؤدي بالطبع الى زيادة الفجوة الغذائية ومن ثم عدم الوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية وكذلك التنمية السياحية . وهنا تضطر الدولة الى استيراد العديد من المنتجات الزراعية والغذائية مما يمثل ضغطا على الموارد الأجنبية من ناحية وزيادة العجز على ميزان المدفوعات من ناحية أخرى .

ومن الآثار السلبية أيضا للقطاع السياحي على القطاع الزراعى الأثر على هجرة العمالة الزراعية من القطاع الزراعى وتوجهها الى القطاع السياحي مما يؤدي الى حدوث عجز فى العمالة الزراعية .

٢ - الأثر على قطاع النقل والمواصلات

يرتبط القطاع السياحي أيضا بقطاع النقل والمواصلات ارتباطا كبيرا . فالتطور الكبير فى وسائل النقل والمواصلات كان له أثرا كبيرا على نمو الحركة السياحية العالمية حيث أدى ذلك الى تشجيع السياح على السفر والانتقال من دولة الى أخرى .

وإذا كان نمو وتطور قطاع النقل والمواصلات قد ساعد على سرعة ونمو القطاع السياحي فإننا نلاحظ أنه كلما نما وتطور القطاع السياحي كلما أدى ذلك الى زيادة التلوث البيئى نتيجة لتلوث الهواء لزيادة انتشار عادم السيارات وكذلك تلوث مياه البحار والمحيطات نتيجة لإلقاء بعض السفن لمخلفاتها فيها كما سبق وإن ذكرنا هذا بالإضافة الى الضوضاء وما قد تسببه من تلوث بيئى .

وبذلك يمكن القول ان ارتباط القطاع السياحي بقطاع النقل والمواصلات يمكن أن يؤثر إيجابيا على البيئة عن طريق سهولة وسرعة طرق الانتقال والربط بين المدن المختلفة

وزيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة ، كما أنه يمكن أن يؤثر سلبيا على البيئة عن طريق زيادة حدة التلوث الهوائى والضوضاء .

٣ - الأثر على قطاع الإسكان والمرافق

يرتبط القطاع السياحى أيضا ارتباطا وثيقا بقطاع الاسكان والمرافق فزيادة نمو النشاط السياحى فى الدولة يؤدى الى التوسع العمرانى فى العديد من المناطق السياحية والحضرية ومن ثم إقامة العديد من المشاريع المرتبطة بهذا التوسع العمرانى مثل مشاريع المياه والكهرباء والصرف الصحى .

وإذا كان إقامة مثل هذه المشاريع يساعد على النمو الاقتصادى والاجتماعى فى الدولة، فإنه من ناحية أخرى يمكن أن يؤدى الى تلوث البيئة . فإقامة بعض المشاريع السياحية الغير مخططة بيئيا فى بعض المناطق السياحية فيمكن أن يكون مشوها لها ويفقدها روعتها .

ومما سبق يمكن القول أن البيئة بما تحتويه من العديد من الموارد الطبيعية تعتبر مصدرا متجددا ومتوعا. للقطاع السياحى الصناعى ، فالموارد الطبيعية تمد المغريات السياحية الصناعية بكل متطلباتها من الموارد الطبيعية الخام اللازمة لإقامتها وتأثيرها وتشغيلها ، إلا أن إقامة مثل هذه المشروعات السياحية العملاقة يمكن أن يكون له أثرا سلبيا على البيئة يتمثل فى التلوث البيئى الذى يمكن أن تسببه إقامة مثل هذه المشروعات ، كما سبق وأن ذكرنا .

وبعد يمكن القول أن الاستغلال الجيد للسياحة يؤدى الى انتعاش القطاع السياحى من ناحية والى المحافظة على الموارد البيئية النادرة من ناحية اخرى . كما ان الاستغلال السيئ للنشاط السياحى يؤدى الى استنزاف الموارد السياحية ومن ثم دمار للبيئة الطبيعية . لذلك يجب أن تكون المشروعات السياحية متجانسة مع البيئة حتى تظل البيئة موردا طبيعيا أساسيا لتحقيق التقدم الاقتصادى والحضرى للانسان .

الخاتمة والتوصيات

لا يقتصر دور التنمية السياحية على تحقيق الأهداف الاقتصادية وحدها وإنما يشمل أيضا المساهمة الفعالة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والبيئية التي لا تقل أهمية عن التنمية الاقتصادية في الدولة .

وقد اتضح لنا ذلك من خلال استعراض موضوع هذه الدراسة "التنمية السياحية مفهومها سحدهاتها وأهدافها" (مع الإشارة إلى الحالة المصرية) والذي تناولناه بالدراسة من خلال فصلين . حيث تناول الفصل الأول منه دراسة بعض المفاهيم الأساسية للتنمية السياحية وذلك من خلال ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول دراسة مفهوم التنمية السياحية وأنماطها في حين تناول المبحث الثاني دراسة خصائص ومحددات الطلب السياحي حيث قمنل بدراسة مفهوم السوق السياحي ومفهوم الطلب السياحي وخصائصه التي تتمثل في الموسمية والتركز والحساسية والتوسع والتنوع كذلك تناول هذا المبحث بالدراسة محددهات الطلب السياحي التي تتمثل في المحددات الاقتصادية والمحددات الاجتماعية والنفسية والثقافية .

أما المبحث الثالث فقد اختص بدراسة مفهوم العرض السياحي وخصائصه حيث تناولنا فيه بالدراسة مفهوم العرض السياحي وخصائصه التي تتمثل في التباين والاختلاف والجمود وصعوبة التخزين . كذلك قمنل في هذا المبحث بدراسة مكونات العرض السياحي والتي تتمثل في العناصر الطبيعية والبشرية . هذا بالإضافة إلى دراسة أهمية العرض السياحي والأبعاد الفنية له .

أما الفصل الثاني من هذه الدراسة فقد تناولنا فيه بالدراسة أهمية التنمية السياحية وذلك من خلال ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول دراسة الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية حيث قمنل بدراسة آثار التنمية السياحية على كل من ميزان المدفوعات والعمل والدخل وتنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية . في حين تناول المبحث الثاني دراسة الأهمية الادتماعية والثقافية للتنمية السياحية حيث قمنل بدراسة وتحليل كل من الآثار الإيجابية والسلبية للتنمية السياحية على الهيكل الاجتماعي والأسرة وسلوك الأفراد والثقافة .

أما المبحث الثالث والأخير فقد تناول بالدراسة الأهمية البيئية للتنمية السياحية .

وبعد يمكن القول أن التنمية السياحية الشاملة والقائمة على أسس علمية سليمة تؤدي إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الايجابية والمرغوبة مثل ارتفاع الدخل ومن ثم ارتفاع مستوى المعيشة ، وزيادة فرص العمل وزيادة الدخل القومي وتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة وتنشيط الاستثمارات وزيادة الوعي السياحي هذا مع البعد عن العديد من الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للنشاط السياحي . لذلك لا بد من دراسة التكلفة والعائد للمشاريع السياحية قبل اقامتها لمعرفة آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الايجابية والسلبية قبل البدء في تنفيذ هذه المشروعات والعمل على تجنب الآثار السلبية بقدر الإمكان .

كذلك لا بد من عدم الاعتماد على النشاط السياحي بمفرده عند تنمية أى منطقة عمرانية جديدة وذلك لأن الاعتماد على نشاط اقتصادى وحيد وخاصة النشاط السياحي يمثل خطورة شديدة على المنطقة الجديدة وذلك لأن القطاع السياحي وكما سبق وأن ذكرنا يعتبر نشاطا حساسا للغاية وأى أزمة يتعرض لها تؤثر على العديد من الأنشطة الأخرى المرتبطة به نظرا للتشابك الكبير بين القطاع السياحي وغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى في الدولة .

وقد خالصنا من هذه الدراسة إلى بعض النتائج نذكر منها :

- ١- تنقسم أهداف التنمية السياحية إلى نوعين أهداف عامة وأهداف خاصة .
- ٢- تنقسم أنماط التنمية السياحية إلى أنماط رئيسية وفقا لعدد السائحين ووفقا للسن والهدف من الرحلة ومدة الرحلة والموقع الجغرافى ونوع وسيلة المواصلات والمستوى الاجتماعى وجنسية السائح .
- ٣- تمثل السياحة الترفيهية ٥٠% من حركة السياحة الدولية لذلك لا بد من الاهتمام بها باقامة المزيد من وسائل الإقامة المتنوعة التى تتفق مع مختلف المستويات الاجتماعية للسياح .
- ٤- تمثل الآثار السياحية في مصر ثلث آثار العالم وهى تتنوع بين آثار مصرية قديمة وآثار رومانية وأغريقية ومسيحية واسلامية لذلك لا بد من الاهتمام بالسياحة الثقافية عن طريق الاهتمام بالمناطق الأثرية الهامة واقامة المزيد من المتاحف المتخصصة للآثار والفنون المختلفة .

٥- أصبحت السياحة الرياضية اليوم عنصرا هاما من عناصر النشاط السياحي لأنها تشبع رغبة العديد من السائحين في ممارسة مختلف الرياضيات والاستمتاع بمشاهدة البطولات الرياضية لذلك لا بد من الاهتمام بها عن طريق تنظيم المزيد من البطولات الرياضية العالمية لجذب المزيد من السياح .

٦- تمثل السياحة العلاجية حوالي ٥% من حركة السياحة الدولية وبما أن مصر تتمتع بمقومات هذا النشاط السياحي في العديد من المناطق السياحية مثل الأقصر وأسوان وسفاجا والواحات البحرية لذلك لا بد من الاهتمام بهذا النشاط السياحي عن طريق توفير الاعتمادات المالية والكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على العلاج الطبيعي والصحي وكذلك الكفاءات الادارية القادرة على ادارة هذه المنتجات .

٧- تعد السياحة الدينية مصدرا هاما من مصادر الدخل السياحي وذلك لأنها تمثل انتعاشا للنشاط الاقتصادي والاجتماعي للدول التي تهتم بها وبما أن مصر تتمتع بوجود الآثار الدينية المختلفة الاسلامية والمسيحية واليهودية لذلك لا بد من الاهتمام بالسياحة الدينية في مصر والبحث عن الأسباب التي تعوق تقدم ونمو وازدهار هذا النشاط السياحي الهام .

٨- تتميز سياحة المغامرات بأنها سياحة البحث عن الآثار والمتعة واستكشاف المجهول وحيث أن مقومات هذه السياحة تتوافر في مصر (شواطئ البحر الأحمر والبحر المتوسط والصحارى ...) وذلك لا بد من الاهتمام بهذا النشاط السياحي وذلك عن طريق اقامة المزيد من المهرجانات والمسابقات الرياضية العالمية .

٩- يتأثر الطلب السياحي بالعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية مثل العوامل الديمجرافية والتحضر وزيادة أوقات الفراغ ومستوى الدخل والمرونة ومستوى الأسعار .

١٠- يمثل السن عاملا هاما من عوامل تحديد نوع الاجازة ووسيلة السفر والاقامة . لذلك لا بد من أخذ عامل السن في الاعتبار عند دراسة العوامل المحددة للطلب السياحي .

١١- تؤدي الكثافة السكانية وما يترتب عليها من مشاكل بيئية متعددة مثل التلوث والضوضاء إلى زيادة الرغبة في السفر هربا من المشاكل وبحثا عن الراحة والهدوء والاستقرار .

- ١٢- وجود ارتباط وثيق بين مستوى الدخل والطلب السياحي فكلما زاد مستوى الدخل كلما أدى ذلك إلى زيادة الرغبة في السفر والتنقل .
- ١٣- يوضح منحني الاستهلاك السياحي طبقا للدخل أنه (عدد المستويات العليا من الدخل) كلما زاد الدخل يزيد الانفاق على السلع والخدمات الأساسية (الطعام - الملابس - السكن ... الخ) ولكن بمعدل أقل من زيادة الدخل ، في حين أن الانفاق على السلع والخدمات الأخرى مثل السياحة والترفيه يزيد بمعدل أسرع من معدل زيادة الدخل .
- ١٤- الوصول إلى تحديد نقطة التوازن (السعر التوازني) بين كل من منحني الطلب ومنحني العرض السياحي يفترض ثبات التكاليف الثابتة وقصر المدة الزمنية التي يتم بموجبها التعاقدات والمعاملات .
- ١٥- للتنمية السياحية آثارا اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية متعددة ، إلا أن هذه الآثار ليست كلها ايجابية وانما بعضها ايجابي والبعض الآخر سلبي . لذلك لا بد من دراسة كل من الآثار الايجابية والسلبية للتنمية السياحية للحد من هذه الآثار السلبية والاستفادة القصوى من الآثار الايجابية .
- ١٦- في ظل المتغيرات العالمية المتلاحقة والتكتلات الاقتصادية الدولية والاقليمية فإن النشاط السياحي يعتبر نشاطا اقتصاديا هاما بالنسبة للاقتصاد المصري وذلك لأن هذه المتغيرات والتكتلات العالمية تؤدي في كثير من الأحيان إلى الحد من الصادرات ، هذا بالإضافة إلى نقص الحصيلة المتوقعة للصادرات البترولية نتيجة لتذبذب اسعاره وكذلك تذبذب حصيلة مدخرات العاملين في الخارج نتيجة لعودة الكثير من منهم إلى ارض الوطن نظرا لانخفاض فرص العمل المتاحة لهم في دول الخليج في الفترات الأخيرة .
- ١٧- للتنمية السياحية آثارا اقتصادية متعددة وقد اتضح لنا من خلال هذه الدراسة أهمية القطاع السياحي وأثره على كل من ميزان المدفوعات والدخل القومي والمساهمة في التنمية الاقتصادية وإعادة توزيع الدخل وتنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية ، لذلك لا بد من اجراء المزيد من الدراسات الاقتصادية العلمية لدور التنمية السياحية على النشاط الاقتصادي للدولة للوصول إلى تعظيم العائد الاقتصادي من النشاط السياحي .
- ١٨- من خلال دراستنا لأثر القطاع السياحي على ميزان المدفوعات المصري اتضح لنا أن نسبة الايرادات السياحية إلى الصادرات غير المنظورة قد تراوحت بين ١٣,٩% و

٢٣,٣% خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٤ ثم ارتفعت بعد ذلك حيث تراوحت هذه النسبة بين ٢٣,٣% و ٣٥,٧% خلال الفترة من عام ١٠٠٥ حتى عام ١٩٩٨ .

١٩- للتنمية السياحية دورا ايجابيا مباشرا في زيادة فرص العمل المباشرة وغير مباشرة في القطاع السياحي والقطاعات الاقتصادية الأخرى المرتبطة به وذلك لأن كل غرفة فندقية تخلق ما بين ٢ إلى ٣ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة .

٢٠- لا يجب أن تقتصر دراسة اثر القطاع السياحي على العمالة على دراسة كمية هذا العمل فقط ، وإنما يجب أن تشمل ايضا على دراسة كفاءة هذا العمل أى دراسة الكم والكيف معا وذلك لأن كفاءة العمل السياحي تؤدي إلى زيادة الطلب السياحي .

٢١- لا يعبر عدد العاملين في القطاع السياحي المصرى - طبقا للبيانات المنشورة - عن نمو وتطور هذا القطاع . إذ أن هذا العدد لا يمثل أكثر من ٠,٩% من اجمالى العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة وهى نسبة شئيلة جدا لا تعبر عن الواقع . لذلى لا بد من اجراء المزيد من الدراسات للوصول إلى العدد الصحيح للعاملين في القطاع السياحي .

٢٢- إن تطور ونمو القطاع السياحي ومن ثم زيادة فرص العمل المتاحة تتطلب بالضرورة وضع الأسس والخطط المناسبة لتدريب وتعليم هذه العمالة الجديدة على مختلف الوظائف النوعية داخل القطاع السياحي وخارجه .

٢٣- يؤدي نمو وازدهار القطاع السياحي إلى زيادة الدخل القومى نتيجة لـدور كل من الانفاق السياحي والمضاعف السياحي . وتزداد قيمة المضاعف السياحي كلما زادت درجة الترابط بين القطاع السياحي والقطاعات الاقتصادية الأخرى في الدولة ، أما إذا انخفضت درجة هذا الترابط فإن ذلك يؤدي إلى زيادة تسرب العملات الأجنبية إلى الخارج ومن ثم انخفاض قيمة المضاعف السياحي والحد من زيادة الدخل القومى .

٢٤- من خلال دراستنا لأهمية القطاع السياحي وأثره على الاقتصاد القومى اتضح لنا أن نسبة الإيرادات السياحية إلى الناتج القومى الاجمالي قد تراوحت ما بين ٣,٢% و ٥,٩% (بدون اضافة المضاعف السياحي) خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٨ ، وعند اضافة المضاعف السياحي فإن هذه النسبة ترتفع لتتراوح ما بين

٦,٤% و ١١,٦% مما يدل على أهمية القطاع السياحي وأثره على الاقتصاد القومى .

٢٥- يؤدي النشاط السياحي إلى ظهور العديد من الآثار الاجتماعية والثقافية والبيئية الايجابية والسلبية على كل من الهيكل الاجتماعى والأسرة وسلوك الأفراد والثقافة لذلك لا بد من دراسة هذه الآثار دراسة واعية للحد من الآثار الاجتماعية والثقافية السلبية للنشاط السياحي على السكان .

٢٦- توصلت الدراسة إلى وجود العديد من الآثار الايجابية للنشاط السياحي على الهيكل الاجتماعى مثل الأثر على زيادة مستويات الأجور والمرتببات وزيادة فرص العمل والتدريب والتعليم وتنمية العديد من المناطق العمرانية الجديدة .

٢٧- يؤدي ازدهار النشاط السياحي إلى زيادة المستوى العلمى والثقافى للمواطنين وزيادة اقبالهم على الاهتمام بالتعليم ودراسة اللغات والفنون المختلفة لإمكانية التفاهم مع السباح من مختلف الجنسيات ، كما يؤدي أيضا إلى زيادة الوعى القومى والبيئى والحضارى لهم .

٢٨- من الآثار السلبية للتنمية السياحية تحول بعض الأراضى الزراعية المجاورة للمناطق السياحية من النشاط الزراعى إلى النشاط السياحي مما يمثل خسارة للاقتصاد القومى،

٢٩- من الآثار السلبية للتنمية السياحية أيضا تحول العديد من العاملين فى القطاع الزراعى إلى القطاع السياحي وخاصة فى حالة وجود نشاط سياحي قريب من المناطق الزراعية مما يمثل خسارة للقطاع الزراعى .

٣٠- توصلت هذه الدراسة أيضا إلى أن نمو ازدهار النشاط السياحي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأراضى فى المناطق السياحية ارتفاعا كبيرا يحول دون استثمار السكان الوطنيين لهذه الأراضى فى اقامة مشروعات متنوعة عليها وفى هذه الحالة يكون المستفيد الأول هو المستثمر الأجنبى .

٣١- يؤدي نمو وازدهار النشاط السياحي إلى زيادة الاستهلاك الترفى نتيجة لآثر المحاكاة .

٣٢- كذلك يؤدي نمو النشاط السياحي إلى ظهور بعض العادات والتقاليد الغير مرغوب فيها والتي قد تؤدي إلى انحراف الشباب لذلك لا بد من العمل على توعية المواطنين

بضرورة التمسك بالعبادات والتقاليد والمبادئ الدينية وعدم التأثر بعبادات وتقاليدهم السائحين .

٣٣- ظهور بعض المشكلات البيئية التي يمكن أن تؤثر على نمو وتطور النشاط السياحي في المستقبل مثل الاستغلال الخاطيء للبيئة وتلوث المياه(مياه البحار والمحيطات والأنهار) وتلوث الهواء وتلوث الأراضي والمحاصيل الزراعية .

٣٤- ضرورة اجراء المزيد من الدراسات لمعرفة العلاقة التبادلية بين كل من القطاع السياحي والبيئة وأثر كل منهما على الآخر وذلك لحماية البيئة من التلوث ولإزدهار ونمو القطاع السياحي .

٣٥- ضرورة وضع استراتيجية للتنمية السياحية على أساس النظرة الشمولية التي تأخذ في اعتبارها العلاقة التبادلية بين كل من القطاع السياحي والقطاعات الاقتصادية والبيئية الأخرى .

قائمة الهوامش

- ١- صلاح الدين عبد الوهاب : التنمية السياحية ، ص ٢١
- ٢- صلاح الدين عبد الوهاب : التنمية السياحية ، ص ٢١
- ٣- World Tourism Organization, 1993.
- ٤- Gerard Guibilata: Economie Touristique, P. 38.
- ٥- المرجع السابق ذكره Gerard Guibilata, P. 43
- ٦- صلاح الدين عبد الوهاب : نظرية السياحة الدولية ، ص ٨٣ .
- ٧- صلاح الدين عبد الوهاب : المرجع السابق ذكره ، ص ١١٦ .
- ٨ - Jean – Buptiste Say (1867-1932)
- ٩ - المجالس القومية المتخصصة – مركز المعلومات والوثائق – سبتمبر ١٩٧٧ – يوليو ١٩٧٨ .
- ١٠ - البنك الأهلى المصرى – النشرة الاقتصادية – لعدد الأول – المجلد الثانى والخمسون ، عام ١٩٩٩ .
- ١١ - Egypt – Tourism in Figures, 1998 – P. 52
- ١٢ - Francois Vellas: Economie et Politique de Tourisme International – P. 183.
- ١٣ - وزارة التخطيط : الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧/٩٦-٢٠٠١/٢٠٠٢) .

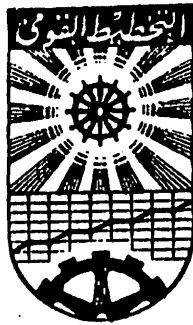
قائمة المراجع

- أولا : المراجع العربية :
- (١) جليلة حسن حسنين : الطلب السياحي الدولي والتنمية السياحية في مصر - كلية السياحة والفنادق - جامعة الاسكندرية .
- (٢) سلوى محمد مرسى : العلاقة التبادلية بين البيئة والقطاع السياحي - المؤتمر الدولي الخامس - المعهد القومي لعلوم البحار والمصايد . أبريل ١٩٩٥ .
- (٣) شوقى حسين : التسويق في السياحة والفنادق - دار المعارف ، ١٩٩٣
- (٤) صلاح الدين عبد الوهاب : نظرية السياحة الدولية - الطبعة الثالثة ، ١٩٩٢ .
- (٥) صلاح الدين عبد الوهاب : التسويق السياحي (القومي والتجاري) ، ١٩٩٤ .
- (٦) صلاح الدين عبد الوهاب : التنمية السياحية ، ١٩٩٤ .
- (٧) محسن أحمد الخضيرى : التسويق السياحي مدخل اقتصادى متكامل ، مكتبة مدبولى .
- (٨) مجلس الشورى : لجنة الثقافة والاعلام والسياحة - تقرير مستقبل مصر سياحيا ، فبراير ١٩٩٩ .
- (٩) معهد التخطيط القومى : اقتصاديات القطاع السياحي في مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٢٤) ديسمبر ١٩٩٨ .
- (١٠) نبيل الروبى : اقتصاديات السياحة - مؤسسة الثقافة الجامعية - الاسكندرية . ١٩٨٥ .
- (١١) هدى سيد لطيف : السياحة النظرية والتطبيق ، الشركة العربية للنشر والتوزيع .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

- (1) De Kadt E.: Tourism Passport To Development. Oxford University Press – Oxford – 1979.
- (2) Francois Vellas: Economie Et Politique Du Tourisme International. Ed. Economica Paris, 1985.
- (3) Francais Vellas: Le Tourisme Mondial – Ed. Economica – Paris – 1996.
- (4) Georges Cazes et Francois Potier, Le Tourisme Urbain. Presse Universitaire de france, 1996.
- (5) Gerard Guibilato: Economie Touristique. Ed. Delta et Spes, Paris, 1983.

- (6) Hudman loyd & Hawkins Donald: *Tourism in Contemporary Society*. Prentice Hall, New Jersey, 1989.
- (7) Huguette Durand, Pierre Gouirand et Jacques Spindler: *Economie et Politique du Tourisme*, Paris, 1994.
- (8) Jean Pierre Pasqualini et Bruno Jacquot: *Tourismes Organisation, economie et action touristiques*. Ed. Dunod – Paris.
- (9) Jean Stafford: *Microeconomie Du Tourisme* – Presses de l'Universite du Quebec – Canada – 1996.
- (10) Mc Tosh Robert & Charles Foldner”, *Tourism, Principles, Practices, Philosaphics*, New York, 1990.
- (11) Pearce, Dougles: *Tourism Development*. Longman Group – London, 1989.
- (12) Pierre Py: *Le Teurisme un phenomene economique. la documentation Francaise* -- Paris, 1996.
- (13) Robert Lanquar: *Sociologie du tourisme et des voyages* – Presse Universitaire de France, Paris, 1990
- (14) World Tourism Organization, 1998.



مطبعة معهد التخطيط القومي
القاهرة